

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(4)/4
20 November 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف
الدورة الرابعة

بون، ١١-٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠
البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت^(١)

الآلية العالمية

(أ) استعراض التقرير المتعلق بسياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها،
وتقديم التوجيه لها، عملاً بالفقرة ٢ (د) من المادة ٢٢ من الاتفاقية

مذكرة من إعداد الأمانة

١- اعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة المقرر ٩/م أ-٣ بشأن الاستعراض الأول لسياسات الآلية العالمية وطرائق عملها وأنشطتها. ومما جاء في هذا المقرر أن مؤتمر الأطراف:

(أ) يشدد على أن تحدد الآلية العالمية بوضوح الأنشطة ذات الأولوية وأن تعرضها على الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف كي ينظر فيها ويعتمدها بغية ضمان فعالية هذه الأنشطة وتأثيرها فضلاً عن تلافي تداخلها مع أنشطة المؤسسات والمنظمات القائمة، وبالتالي تحقيق نتائج ملموسة في أقصر وقت ممكن في مجال تعبئة وتوجيه الموارد المالية إلى الأطراف من البلدان النامية المتضررة، ولا سيما الأفريقية منها، من أجل تنفيذ الاتفاقية؛

(ب) يطلب إلى المدير العام للآلية العالمية أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة تقريراً عن أنشطة الآلية العالمية، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

٢- ويرد وفق هذه الوثيقة تقرير رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المقدم إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف.

٣- ويرد التقرير المتعلق بالاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية في الوثيقة ICCD/COP(4)/4/Add.1، بينما تتضمن الوثيقة ICCD/COP(4)/4/Add.2 تقرير اللجنة التيسيرية للآلية العالمية المقدم إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيه.

التقرير المقدم من المدير العام للآلية العالمية إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف بالنيابة
عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية^(٢)

روما، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

(٢) استنسخ التقرير دون تحريره رسميا من قبل أمانة الاتفاقية.

المحتويات

الصفحة

٥	مقدمة
٥	أولاً- المبادئ الإرشادية ومجالات العمل
٥	ألف- المبادئ الإرشادية
٦	باء- مجالات العمل
٧	ثانياً- التطوير المؤسسي لمكتب الآلية العالمية: الموارد والإجراءات
٧	ألف- الموارد البشرية
٧	باء- الموارد المالية
٨	جيم- الإجراءات التشغيلية والإدارية
٩	دال- تطوير الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية
٩	ثالثاً- التحالفات الاستراتيجية: الفرص والتحديات
٩	ألف- اللجنة التيسيرية للآلية العالمية: التعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف
١٠	باء- التعاون مع الوكالات الثنائية
١١	جيم- الشراكة مع المنظمات الحكومية الدولية
١١	دال- الشراكة مع المنظمات غير الحكومية
١٢	هاء- الشراكات المتعددة من أجل تقاسم المعارف
١٣	رابعاً- استعراض عام للأنشطة التي اضطلعت بها الآلية العالمية في دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر منذ الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف
١٣	ألف- الدعم المحفز لعملية تعبئة الموارد من خلال ادماج برامج العمل الوطنية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية
١٤	باء- الدعم المحفز لتيسير تمويل نخبة من برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية
١٤	جيم- الأنشطة التمكينية في نخبة من المجالات الموضوعية لأغراض بناء القدرات والربط الشبكي للمعارف على مستوى القاعدة الشعبية والمستوى المؤسسي
١٦	

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٦	رابعاً- دال- حوار على صعيد السياسة العامة فيما يتصل بالفرص الاستراتيجية لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر في الآجال القصير والمتوسط والطويل
١٧	هـ- حلقات التدارس دون الإقليمية بشأن بناء الشراكات وتخصيص الموارد لأغراض اتفاقية مكافحة التصحر
١٨	واو- السعي إلى الاستفادة من الاتجار بالكربون (تنحية الكربون) كمصدر لتوفير تمويل إضافي لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر
١٨	زاي- الحوار في مجال السياسة العامة
١٨	حاء- جمع المعلومات ونشرها
٢٠	خامساً- تقييم وتوصيات
٢٠	ألف- المبادئ الإرشادية ومجالات العمل
٢٠	باء- الموارد البشرية والمالية
٢١	جيم- التعاون مع اللجنة التيسيرية
٢١	دال- التعاون مع مجتمع المانحين الثنائيين
٢٢	هـ- دعم برامج العمل وتعبئة الموارد
٢٣	واو- نظام الآلية العالمية في مجال إدارة المعارف
٢٣	زاي- قضايا تحتاج إلى المتابعة في سياق التطوير المؤسسي للآلية العالمية واقتراح لتنقيح الميزانية

المرفقات

٢٥	الأول- دعم برامج العمل الوطنية
٣٧	الثاني- دعم برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية
٤٨	الثالث- تنفيذ نظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي "فيلد"
٥٠	الرابع- الأنشطة التمكينية

مقدمة

١- تنص المادة الثالثة-باء من المرفق الأول بمذكرة التفاهم بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأطراف على أن يقدم المدير العام للآلية العالمية تقارير إلى مؤتمر الأطراف بالنيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويقدم هذا التقرير امثالاً لذلك الالتزام، وهو يشمل الفترة الممتدة بين تاريخ انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف ومنتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهو يعكس الأساس المنطقي الذي اعتمده الآلية العالمية فيتضمن معلومات عن الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما يتضمن تقييماً ذاتياً للإجراءات المتخذة من قبل الآلية العالمية في هذه الفترة، استجابة لاقتراح صادر عن مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة ووفقاً للنموذج المبين في التقرير المقدم إلى تلك الدورة.

٢- وبالإضافة إلى هذا التقرير، تقدم الآلية العالمية وثيقة بشأن الاستراتيجية التشغيلية أعدت عملاً بالمرقر ٩/م أ-٣، وتقريراً عن بناء الشراكات أعد بالتعاون مع الأمانة عملاً بالمرقر ٥/م أ-٣. كما تقدم اللجنة التيسيرية للآلية العالمية تقريراً عن التقدم الذي أحرزته خلال السنة. ومن أجل الحصول على صورة كاملة عن عمل الآلية العالمية خلال السنة، ينبغي الرجوع إلى جميع التقارير المذكورة أعلاه.

أولاً- المبادئ الإرشادية ومجالات العمل

ألف- المبادئ الإرشادية

٣- إن خطط العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية توفر الإطار اللازم لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتقتضي هذه الاتفاقية أن يتم ربط هذه الخطط ربطاً وثيقاً بسائر الجهود المبذولة لصياغة السياسات لأغراض التنمية المستدامة. أي أن مسألة التصحر (الذي يعرف بأنه يعني "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة لعوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية") ترتبط ارتباطاً وثيقاً جداً بعملية التنمية نفسها. وفي هذا السياق، يولى اهتمام خاص لجميع جوانب التنمية الريفية المستدامة ولتخفيف حدة الفقر، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، ودعم سبل العيش البديلة في المناطق الريفية، وإتاحة إمكانية الاستفادة من الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية - الاقتصادية.

٤- ومن هذا المنظور يجب أن يفهم أن الآلية العالمية ليست صندوقاً مركزياً (يكرر ما تقوم به آليات ومصادر التمويل القائمة)، بل إنها بمثابة مؤسسة "وساطة" تساعد في ترشيد تخصيص الموارد وتعبئة موارد مالية إضافية حيثما يكون ذلك ضرورياً. وتنطوي هذه العملية على الاعتماد على أدوات التمويل التقليدية وموارد مرفق البيئة العالمية فضلاً عن موارد المفاوضات الحكومية الدولية ذات الصلة.

- ٥- وتبين في المقرر ٢٥/م أ-١ المبادئ الإرشادية التي يستند إليها استخدام الموارد المحفزة المتاحة للآلية العالمية؛ والمقصود بهذه المبادئ الإرشادية هو ضمان أن تتسم الآلية العالمية بما يلي:
- أن تكون قادرة على الاستجابة لاحتياجات وأولويات الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر؛
 - ألا تكرر عمل الآليات والمرافق القائمة بل أن تزيد من قيمة هذا العمل؛
 - أن تكون مصغرة ولكن كفؤة، وأن تعتمد على المؤسسات الأخرى، بما فيها المؤسسة التي تستضيفها، فضلا عن القدرات والتسهيلات المتاحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛
 - أن تكون عملياتها محايدة وعالمية النطاق.

باء- مجالات العمل

- ٦- يتم تدخل الآلية العالمية، بناء على طلب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، بالاستناد إلى الأسس المنطقية التالية:
- القيام، عند الطلب، بتنسيق عملية تعبئة الموارد لأغراض صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية. ولهذا الغاية، تتم مواءمة برامج العمل الوطنية وربطها بالاستراتيجيات الحكومية ذات الصلة على المستويات القطاعية أو الوطنية، وبرامج المساعدة العادية التابعة لوكالات التعاون التقني والمالي؛
 - العمل، عند الطلب، على تيسير الأخذ بنهج منسق إزاء تعبئة الموارد لأغراض صياغة و/أو تنفيذ برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية. ويولى اهتمام خاص لقضايا النظم الإيكولوجية عبر الحدود، والإخصاب المتبادل للتجارب، ومواءمة السياسات العامة؛
 - المساهمة في تطوير النهج الابتكارية إزاء التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتعزيز تعبئة جهود الأطراف المعنية وعمليات الربط الشبكي فيما بينها لأغراض نقل التكنولوجيا واستخدام المعارف التقليدية وإدارة المعلومات؛
 - القيام، وفقا لأحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف ٢٤/م أ-١ و ٢٥/م أ-١ و ٩/م أ-٣، بعملية جرد لبرامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف فضلا عن مصادر وقنوات التمويل الأخرى المتاحة لأغراض تنفيذ الاتفاقية. ويجري تنظيم عملية الجرد هذه في شكل نظام لا مركزي لإدارة المعارف يعرف باسم "مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي"، وهو يشمل أيضا قاعدة

بيانات بشأن الممارسات الجيدة، والمشاريع، والاحتياجات المالية للأطراف من البلدان النامية المتأثرة وذلك في مجال وضع برامج العمل والاضطلاع بغير ذلك من الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية.

ثانياً - التطوير المؤسسي لمكتب الآلية العالمية: الموارد والإجراءات

ألف - الموارد البشرية

٧- تم تعيين موظفين اثنين من موظفي البرامج في عام ٢٠٠٠، مما أدى إلى تعزيز قدرة الآلية العالمية على الاستجابة. كما أن توزيع الوظائف في الآلية العالمية يعكس التوصية الصادرة عن الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف فيما يتصل بشمولية مختلف المناطق الجغرافية. إلا أنه بالرغم من الجهود المتواصلة لتحديد أولويات تدخل الآلية العالمية وفقاً للمبادئ الإرشادية المذكورة أعلاه، فإن استخدام الموارد البشرية المتاحة قد بلغ حدوده القصوى.

باء - الموارد المالية

٨- إن الموارد المتاحة للآلية العالمية لكي تؤدي مسؤولياتها تشمل ما يلي:

• مخصصات أقرها مؤتمر الأطراف من الميزانية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل تغطية النفقات الإدارية والتشغيلية للآلية العالمية، وهي مدرجة في "حساب الميزانية الأساسية الخاص بالنفقات الإدارية" (الحساب الأول)؛

• تبرعات من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف وغير ذلك من المصادر (مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) من أجل تغطية النفقات الإدارية والتشغيلية للآلية العالمية فيما يتصل بالخدمات التي تقدمها الآلية العالمية؛ ويحتفظ بها في "حساب التبرعات لتغطية النفقات الإدارية" (الحساب الثاني)؛

• الموارد المحفزة المتاحة (في شكل صناديق استئمانية أو غير ذلك من الأشكال) من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف تستخدمها الآلية المالية في شكل مساعدة مالية محفزة لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، ويحتفظ بها في "حساب الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية مكافحة التصحر" (الحساب الثالث).

٩- وقد وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام ١٩٩٩ على تقديم منحة مساعدة تقنية بمبلغ قدره ٢,٥ مليون دولار (من أصل مبلغ إجمالي متعهد به وقدره ١٠ ملايين دولار) كتمويل أولي لحساب الموارد الخاصة

لتمويل الاتفاقية ريثما تتم تعبئة التمويل المناظر من مصادر أخرى. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وافق البنك الدولي على تقديم منحة بمبلغ قدره ١,٢٥ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٠. ويتوقع توفير مبلغ مماثل بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠١. كما وردت تبرعات من حكومة سويسرا بمبلغ قدره ٢٥٠.٠٠٠ فرنك سويسري للسنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، وذلك إضافة إلى ما سبق تقديمه من دعم. وقد اتخذت حكومة النرويج قرارا رسميا بأن تسهم بمبلغ قدره ٦٠٠.٠٠٠ دولار لصالح الآلية العالمية على مدى فترة ثلاث سنوات، وهناك مفاوضات جارية مع حكومات الدانمرك واليابان وهولندا والسويد فيما يتصل بتقديم التبرعات للحسابين الثاني والثالث للآلية العالمية.

جيم- الإجراءات التشغيلية والإدارية

١٠- تعمل الآلية العالمية تدريجيا، على أساس التجارب الناشئة، على تطوير دورة نموذجية لتدخلاتها، وذلك كجزء من عملية تبسيط عملياتها. فبعد تلقي طلب للدعم، تقوم الآلية العالمية بإعداد مذكرة استهلاكية تستند إما إلى بعثة استطلاعية توفد إلى البلد المعني أو المنطقة المعنية، أو إلى استعراض مكثي. ويشكل الاستعراض والمذكرة الاستهلاكية الأساس الذي يستند إليه في وضع خطة مؤقتة لتدخل الآلية العالمية إلى جانب اقتراح يحدد مبلغ مخصصات المساعدة المالية المقدمة من الآلية العالمية.

١١- وكجزء من عملية الاستعراض، تجري استشارة الفريق الاستشاري التقني التابع للآلية العالمية - المنشأ من أجل إسداء المشورة بشأن أهداف ونطاق الأنشطة التي تمول في إطار حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية. وهذا الفريق يشمل الآلية العالمية، وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة. ويمكن للآلية العالمية أن تدعو جهات أخرى لحضور اجتماعات الفريق الاستشاري التقني.

١٢- ونتيجة لاجتماع الفريق الاستشاري التقني، تتاح مساعدة مالية أولية لصالح البلدان والمنظمات الحكومية الدولية وذلك في شكل موارد محفزة توفر من الآلية العالمية من أجل تعزيز توفير أموال إضافية لدعم تنفيذ الاتفاقية.

١٣- وتشكل اجتماعات الفريق الاستشاري التقني التابع للآلية العالمية جزءا من عملية متواصلة من الاستعراضات التقنية والمشاورات التي تشمل أيضا دورات اللجنة التيسيرية التابعة للآلية العالمية، والتفاعل المستمر بين الآلية العالمية وأعضاء اللجنة التيسيرية.

١٤- وقد تواصلت طوال السنة عملية تبسيط الإجراءات الإدارية للآلية العالمية التي شملت الإجراءات المكتبية الروتينية فضلا عن وضع اتفاقات نموذجية فيما يتصل بالمنح التي تقدمها الآلية العالمية لدعم الحكومات والمنظمات. وما برحت الآلية العالمية تعمل على معالجة هذه القضايا مع الشعب ذات الصلة في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

دال - تطوير الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية

١٥ - كجزء من الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية، تشتمل عملية تعبئة الموارد لأغراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على اتباع نهج إرشادي تفصيلي يقوم على المشاركة فيما يتصل بدمج أهداف وأنشطة برامج العمل الوطنية في صلب العمليات الحكومية في مجالات صياغة الاستراتيجيات والتخطيط ووضع الميزانية والتفاوض بشأن توفير تمويل خارجي، من جهة، وإدراج أهداف وأنشطة برامج العمل الوطنية في صلب أطر تدخلات وبرامج وكالات التعاون المالي والتقني، من جهة ثانية.

١٦ - وقد تم إعداد وثيقة منفصلة بشأن الاستراتيجية التشغيلية، بناء على طلب مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة، وقدمت هذه الوثيقة من أجل استعراضها في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف. وكما جاء في الوثيقة المذكورة، تعزز الآلية العالمية أن تعزز وتوحد استراتيجيتها التشغيلية على مدى السنتين التاليتين على ضوء التوضيحات الواردة أعلاه وتطور تجربتها، لتكون بمثابة أساس لتقديم استراتيجية تشغيلية محدثة ومستوفاة لكي يستعرضها مؤتمر الأطراف في دورته السادسة حسبما هو مطلوب بمقتضى المقرر ٩/م أ-٣.

١٧ - كما شرعت الآلية العالمية، كجزء من استراتيجيتها التشغيلية وحسبما طلبه مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة، في تطوير استراتيجية للاتصالات تستند إلى نفس الأسس المطبقة على تعبئة الموارد، أي إدراج القضايا ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر في صلب استراتيجيات الاتصالات التي تنتهجها الحكومات ومؤسساتها، وكذلك في تلك الاستراتيجيات التي تنتهجها وكالات التعاون التقني والمالي. وبالتالي يجري تطوير استراتيجية الآلية العالمية في مجال الاتصالات من خلال صياغة مذكرة مفاهيمية (بمساهمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة) كي تنظر فيها الجهات الإقليمية المعنية، وتقدم تعليقاتها عليها، بمناسبة عقد حلقتي التدارس المقبلتين، الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن تعبئة الموارد وكذلك في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف.

١٨ - وسيتم وضع استراتيجية مكتملة استنادا إلى المذكرة المفاهيمية والمشاورات مع الجهات المعنية وذلك من أجل عرضها على مؤتمر الأطراف في دورته السادسة مشفوعة بنسخة مستوفاة من وثيقة الاستراتيجية التشغيلية.

ثالثا - التحالفات الاستراتيجية: الفرص والتحديات

ألف - اللجنة التيسيرية للآلية العالمية: التعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف

١٩ - من أجل تحسين تنسيق التدخلات الرامية إلى دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، تحصل الآلية العالمية على دعم ومشورة من لجنة تيسيرية تعمل كإطار داعم يجمع بين ممثلين عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،

وأمانة مرفق البيئة العالمية، وأمانة الاتفاقية، ومصارف التنمية الإقليمية - مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية. وبالتالي فإن اللجنة التيسيرية تشمل أهم المنظمات المالية المتعددة الأطراف فضلا عن المنظمات التقنية التي تضطلع بولايات ذات صلة باتفاقية مكافحة التصحر.

٢٠- وقد أخذ عمل اللجنة التيسيرية يتسم بأهمية متزايدة بالنسبة للآلية العالمية. وهذا ينعكس في الاتفاق على إعداد "خطة لسير العمل" تحدد الكيفية التي ستتعاون بها الآلية العالمية مع أعضاء اللجنة التيسيرية من أجل توفير دعم مستمر للبلدان والمنظمات دون الإقليمية في مجال وضع وتنفيذ برامج عملها. وهذا يدل على مشاركة اللجنة التيسيرية ككل في دعم الاتفاقية، فضلا عن إدراج أهداف الاتفاقية تدريجيا ضمن عمل كل مؤسسة من المؤسسات الأعضاء في اللجنة التيسيرية. وقد اتخذ البنك الدولي خطوة هامة في هذا الاتجاه من خلال تنظيم حلقة دراسية في عام ١٩٩٩ جمعت بين كبار المسؤولين عن إدارة البنك وعدد من الشخصيات ذات المكانة الدولية ممن شاركوا في التفاوض على الاتفاقية. ويجري بحث اتخاذ مبادرات مماثلة بالاشتراك مع سائر المؤسسات الأعضاء في اللجنة التيسيرية.

باء - التعاون مع الوكالات الثنائية

٢١- تشكل الوكالات المانحة الثنائية عنصرا رئيسيا من العناصر المكونة للآلية العالمية. والواقع أن لمجتمع المانحين الثنائيين دورا رئيسيا يؤديه في دعم الآلية العالمية بموارده الذاتية. وكما ذكر آنفا، فإن المفاوضات التي جرت مع عدد من المانحين في هذا الصدد قد أخذت تؤتي ثمارها. إلا أن لمجتمع المانحين الثنائيين، على المدى الأطول، دورا رئيسيا يؤديه كعمول في سياق عمليات إعداد وتنفيذ برامج العمل.

٢٢- وفي هذا المجال، تعمل الآلية العالمية على تعزيز اتصالاتها مع عدد من المانحين الآخرين على مستوى المقر والمستوى القطري. إلا أن وجود آلية على غرار اللجنة التيسيرية تتيح للآلية العالمية أن تبسط وتنسق تفاعلها وتعاونها مع مجتمع المانحين الثنائيين هو أمر من شأنه أن يعود على الآلية العالمية بفوائد كثيرة.

٢٣- وقد تمت استشارة الآلية العالمية من قبل أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يخص عملها المتصل بإعداد وثيقة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية بشأن الصلات بين الفقر والبيئة. واستجابة لهذه الاستشارة، طلبت الآلية العالمية مساهمات من أعضاء اللجنة التيسيرية. وقامت الآلية العالمية فيما بعد بتلخيص هذه المساهمات وقدمتها إلى أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي أعقاب هذا التعاون الأولي، ما برحت الآلية العالمية تتلقى طلبات لتقديم تعليقات على وثيقة مبادئ توجيهية بشأن الفقر أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. كما أن التعاون مع أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية قد شمل أيضا دراسة نموذجية حول المعونة تشمل

اتفاقيات ريو، حيث قدمت الآلية العالمية تحليلاً مقارناً للمساعدة المالية التي أبلغت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف بأنها قدمتها إلى الأطراف من البلدان النامية المتضررة. وتعتبر هذه المبادرات مهمة من منظور أطول أجلا حيث إنها تتيح فرصة لإثبات صحة الحجج المؤيدة لإدراج الاتفاقية وما تمثله في صلب الوثائق الرئيسية في مجال السياسة العامة لمجتمع المانحين الثنائيين بأكمله.

جيم - الشراكة مع المنظمات الحكومية الدولية

٢٤- لقد اكتسبت الآلية العالمية خبرة في مجال التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية على مدى السنتين الماضيتين. واستنادا إلى هذه الخبرات التي تتصل أساسا بمناطق غربي آسيا وغربي أفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، فقد حان الوقت الآن لإضفاء الطابع المنهجي على تعاون الآلية العالمية مع هذه المنظمات، بالنظر إلى عدد الوظائف الهامة التي تؤديها هذه الأخيرة فيما يتصل بالاتفاقية.

٢٥- وكثيرا ما تكون هذه المنظمات مكلفة بمسؤولية تنسيق وصياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية التي تشتمل على البلدان النامية. وهي تمثل، بهذه الصفة، الشريكة الطبيعية للآلية العالمية حسبما ينعكس في التعاون القائم حاليا بين الآلية العالمية وهذه المنظمات فيما يتصل ببرامج العمل دون الإقليمية التي باتت مدرجة بالفعل على جدول أعمال الآلية العالمية (انظر أدناه). وتعزز الآلية العالمية تعزيز تنمية هذا التعاون مع المنظمات دون الإقليمية في سياق دورها كمحفل للحوار وتبادل الخبرات في مجال السياسة العامة ضمن مناطق كل منها. كما أن الآلية العالمية تنظر إلى كل من هذه المنظمات بوصفها شريكة في تقديم الدعم لفرادى البلدان في مجال تطوير برامج العمل. وهذه هي إحدى الطرق لضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المحدودة المتاحة للآلية العالمية. يضاف إلى ذلك أن الآلية العالمية تعزز عقد اتفاقات رسمية مع هذه المنظمات تكون بمثابة إطار لإدارة التعاون الذي يتيح الموارد المالية من خلال حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية التابع للآلية العالمية.

دال - الشراكة مع المنظمات غير الحكومية

٢٦- يجري إيلاء أولوية عالية لإشراك المجتمع المدني في الاتفاقية. وتسليما بهذه الأولوية، قامت الآلية العالمية باتخاذ مبادرة خاصة لدعم المنظمات غير الحكومية - وهي مبادرة البرامج المجتمعية للتبادل والتدريب التي تناقش أدناه. بمزيد من التفصيل. والهدف من هذه المبادرة هو ضمان المشاركة المنتظمة للمنظمات غير الحكومية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية. والشريك الأساسي للآلية العالمية في هذا الصدد هي الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر.

هاء - الشراكات المتعددة من أجل تقاسم المعارف

٢٧- لقد أصبح واضحاً، من خلال المشاورات الواسعة النطاق التي أجريت مع الجهات المعنية، أن تقاسم المعارف بشأن عرض التمويل والطلب عليه وتدفعاته هو أمر لا يؤدي فقط إلى تيسير دور "الوساطة المؤسسية" الذي تؤديه الآلية العالمية، بل إنه يشكل أيضاً شرطاً رئيسياً لا غنى عنه لأغراض بناء الشراكات الفعالة، وتحليل الفجوات، ورصد التنفيذ، مما يعود بالفائدة على جميع الجهات المعنية.

٢٨- وإن النظام المعروف باسم "مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي" الذي أنشأته الآلية العالمية بالتعاون مع المركز العالمي للمعلومات الزراعية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو نظام لإدارة المعارف يفي بالأغراض المذكورة أعلاه.

٢٩- وتتمثل الميزة النسبية الرئيسية لهذا النظام في أنه سيقدم الدعم للجهات المعنية فيما تظطلع به من عمليات في مجال صنع القرار وذلك من خلال إضفاء الشفافية على حالة تمويل اتفاقية مكافحة التصحر، وتيسير تحديد فجوات الموارد فضلاً عن تحديد الشركاء الإنمائيين.

٣٠- ومن الدعائم الرئيسية لهذا النظام أن منشأ المعارف يتمثل في الجهات التي هي نفسها مصدر البيانات (أي المنظمات المتلقية بالإضافة إلى شركائها في التنمية) التي يطلب منها أن تحدد المعلومات ذات الصلة في منبعاها (مثل قواعد البيانات على المستوى القطري) وإدراجها بانتظام ضمن نظام "مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي" باستخدام تعاريفه وتصنيفاته النموذجية، مما يجعل من هذا النظام نظاماً لإدارة المعارف يضطلع بمسؤوليات لا مركزية فيما يتصل بجمع البيانات وتدوينها وحفظها وتقاسمها.

٣١- ومن أجل التوصل بسرعة إلى جمع الحد الأدنى من البيانات اللازمة، تطلب الآلية العالمية المشاركة النشطة من قبل العديد من "الشركاء في نظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي" من بين المجتمعات المانحة والمتلقية على السواء. ولن يقتصر التعاون على الجمع الأولي للبيانات ووضع إجراءات لإدارة المعارف وحفظها بصورة منهجية، بل إنه سيشتمل أيضاً على تطوير نماذج إلكترونية لإعداد التقارير المقدمة إلى مؤتمر الأطراف، وبناء القدرات، والدعم اللغوي، وإشاعة الوعي.

رابعا - استعراض عام للأنشطة التي اضطلعت بها الآلية العالمية في دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر منذ الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف

ألف - الدعم المحفز لعملية تعبئة الموارد من خلال ادماج برامج العمل الوطنية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

٣٢- تعمل الآلية العالمية على دعم عدد من البلدان في مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، استجابة للطلبات الواردة. وهناك عدد متزايد من الحكومات التي أخذت تلتزم بدعم من الآلية العالمية فيما يتصل بصياغة وتنفيذ برامج عملها الوطنية. وفي حين أن معظم البلدان قد اتصلت بالآلية العالمية في البداية طلبا لمساعدة محددة، فقد تبين أن المهام التيسيرية المتطورة التي تؤديها الآلية العالمية تشمل مجموعة متنوعة وواسعة من الأنشطة. فعادة ما يبدي ممثلو البلدان الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر اهتمامهم بالحصول على دعم من الآلية العالمية أثناء المناقشات الشفوية التي تجري في مناسبات ذات صلة بالاتفاقية، بينما يتصل ممثلون آخرون بالآلية العالمية طلبا للمساعدة حالما تتم الموافقة على برامجهم الوطنية. إلا أنه قد يكون من المفضل - حيثما ينطبق ذلك - أن يكون هناك شكل ما لمشاركة الآلية العالمية كأداة تيسيرية في مرحلة التخطيط. ومن شأن هذا أن يتيح للآلية العالمية فرصة مبكرة للتفاعل مع الحكومات المعنية من أجل مناقشة الكيفية التي يمكن بها لبرنامج العمل الوطني أن يعزز قيمة الأطر القائمة على المستويات القطاعية أو الوطنية. يضاف إلى ذلك أن من شأن الحوار المبكر بين الآلية العالمية ومجتمع المانحين في البلدان المعنية أن ييسر ادماج أهداف وعناصر برامج العمل الوطنية في صلب استراتيجيات وبرامج المانحين المذكورين. ووفقا لهذا النهج الذي يجري العمل على تطويره بطريقة أكثر منهجية مع اكتساب الخبرة، تسعى الآلية العالمية إلى دعم تنفيذ برامج العمل الوطنية بوسائل من بينها تقديم المساعدة في تحديد الروابط بين برامج العمل الوطنية وغيرها من المبادرات ذات الصلة وبرامج التنمية التي يدعمها المانحون الثنائون و/أو المتعددون الأطراف على المستوى الوطني. يضاف إلى ذلك أنه سيتعين على الآلية العالمية بالتأكيد أن تبني دعمها لبرامج العمل على أساس الحالة الراهنة في البلد المعني وفي المنطقة أو المنطقة الفرعية المعنية. كما أن هذه العملية مصممة، وستظل تصمم، بما يتوافق مع كل حالة من الحالات.

٣٣- وعلى ضوء المقررات التي اتخذت في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف، عقد الاجتماعان الأولان للفريق الاستشاري التقني للآلية العالمية في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٠ من أجل تبادل وجهات النظر حول التوجه والمحتوى الإجماليين للتدخلات الأولية للآلية العالمية. وقد أتاح هذا أيضا فرصة لإجراء مناقشات بشأن الروابط المرتقبة بأنشطة الشركاء الإنمائيين، الجارية منها أو المخطط لها، فيما يتصل باتفاقية مكافحة التصحر. وعقب هذا الاجتماع وما رافقه من مشاورات مع أعضاء اللجنة التيسيرية للآلية العالمية والشركاء الثنائيين،

خصصت الآلية العالمية مبالغ محددة لتقديم الدعم المالي لبرامج العمل الوطنية ودون الإقليمية في عدد من البلدان والمناطق، بما في ذلك:

- صياغة برامج العمل الوطنية: الجزائر، هايتي، جمهورية إيران الإسلامية، منغوليا؛
 - تنفيذ برامج العمل الوطنية: الأرجنتين، بوركينا فاسو، الصين، كوبا، إثيوبيا، الهند، مالي، باكستان، السنغال، تونس؛
 - صياغة/تنفيذ برامج العمل الوطنية: الهند، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، منغوليا.
- ٣٤ - وقد تمت الموافقة على تقديم منح تيسيرية لصالح الحكومات المعنية، وبلغ المجموع الكلي لهذه المنح ١٠٨٠ مليون دولار.

٣٥ - ومنذ عقد الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري التقني التابع للآلية العالمية، ورد عدد من الطلبات الأخرى من بلدان أطراف من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وموريتانيا والمغرب وأوغندا وزمبابوي. وتقوم الآلية العالمية بالإعداد لما ستقدمه من دعم إلى هذه البلدان وفقا لدورة تدخلاتها المبينة أعلاه. ويرد في المرفق الأول ملخص للتدخلات المحددة على المستوى القطري.

باء - الدعم المحفز لتيسير تمويل نخبة من برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

٣٦ - تتمثل أهداف الآلية العالمية فيما يتصل ببرامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية بمقتضى اتفاقية مكافحة التصحر فيما يلي:

- المساعدة في تحديد توجه ومضمون برامج العمل دون الإقليمية في مرحلة الاستهلال/الصياغة ضمن مراحل عملية التشاور، ودعم تصميم برامج العمل دون الإقليمية و/أو إقرار صلاحيتها؛
- دعم المؤسسات المعنية بتنسيق برامج العمل دون الإقليمية في مجال تحديد الروابط بين هذه البرامج وبرامج العمل الوطنية المعنية وتحقيق التفاعل فيما بينها؛
- تشجيع إقامة التحالفات الاستراتيجية بين الهيئات دون الإقليمية التي تتصل ولاياتها بأهداف برامج العمل دون الإقليمية وبخاصة بين المنظمات التي لديها قدرات أو إمكانيات مثبتة للمساهمة، كعمولة مشاركة، في تنفيذ برامج العمل دون الإقليمية؛

السعي إلى إيجاد السبل والفرص لتعزيز العلاقة بين اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من الاتفاقيات، على النحو المتصور في إطار المادة ٨ من اتفاقية مكافحة التصحر، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. ولهذا الغاية، ستقوم الآلية العالمية، في جملة أمور، بتقديم المساعدة في تفعيل الروابط بين برامج العمل دون الإقليمية والمجالات المحورية لعمل مرفق البيئة العالمية، (بما في ذلك التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية)، من حيث صلتها بموضوع تدهور الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري العمل أيضا على تنمية التعاون مع أمانة اتفاقية رامسار.

٣٧- وفي هذا السياق، تعهدت الآلية العالمية بتوفير دعم أولي لتطوير الأنشطة في عدة مناطق فرعية، بما فيها غرب أفريقيا، وغرب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا الوسطى. وهذا يشمل تقديم الدعم من أجل تعبئة الموارد للأغراض التالية:

• الإدارة المنسقة للأراضي والمياه في أحواض الأنهار المشتركة في النيجر ونيجيريا (برامج العمل دون الإقليمية لغرب أفريقيا)؛

• الخطة الاستراتيجية للإدارة المستدامة لمرتفعات فوتا دجالون (برنامج العمل دون الإقليمي لغرب أفريقيا)؛

• مواءمة السياسات العامة المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية وتخفيف حدة الفقر (برنامج العمل دون الإقليمي لأمريكا اللاتينية)؛

• برنامج العمل دون الإقليمي لغربي آسيا؛

• برنامج غران تشاكو؛

• برنامج جزيرة اسبانيولا المتجاوز للحدود؛

• الشبكة الآسيوية الموضوعية المعنية برصد وتقييم التصحر؛

• الشبكة الآسيوية الموضوعية المعنية بإدارة المراعي وتثبيت كثبان الرمال؛

• الشبكة الآسيوية الموضوعية المعنية بالحراثة الزراعية.

٣٨- وقد خصصت الآلية العالمية منحاً تيسيرية لصالح المنظمات دون الإقليمية أو الحكومية الدولية المعنية وذلك بمبلغ مجموعها الكلي ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. وترد في المرفق الثاني معلومات إضافية عن مختلف البرامج، بما في ذلك نطاق تدخل الآلية العالمية.

جيم - الأنشطة التمكينية في نخبة من المجالات الموضوعية لأغراض بناء القدرات
والربط الشبكي للمعارف على مستوى القاعدة الشعبية والمستوى المؤسسي

٣٩- تعمل الآلية العالمية على دعم الأنشطة التمكينية اعترافاً منها بالأولوية التي تولي لبناء القدرات وتطوير الأطر القانونية بمقتضى الاتفاقية (المادة ١٩)، والحاجة إلى إرساء الأساس اللازم للاستثمارات في المستقبل. وبالتالي فإن الهدف من الأنشطة التمكينية هو تطوير مبادرات تعالج، على مستوى السياسة العامة، الحاجة إلى بناء القدرات ومشكلة التصحر. وقد تعهدت الآلية العالمية، حتى الآن، بدعم الأنشطة التمكينية التالية:

· تنفيذ برنامج شامل للتبادل والتدريب على مستوى المجتمعات المحلية، بالتعاون مع الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر؛ والوكالات التقنية ووكالات التمويل، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي؛

· اعتماد منهاج عمل للتعاون بشأن رصد وتقييم التصحر كأساس للتنمية والربط الشبكي للمعارف استناداً إلى مؤشرات مناسبة تشمل مختلف المناطق، وكأداة لانتخاذ القرارات الإدارية فيما يتصل بالتخصيص المستمر للموارد لأغراض مكافحة التصحر.

٤٠- وقد وافقت الآلية العالمية على تقديم منح تيسيرية للمبادرات المذكورة أعلاه بمبلغ إجمالي قدره ٥٧٥ ٠٠٠ دولار.

٤١- ويرد في المرفق الرابع وصف للمبادرات المذكورة أعلاه. ومن المتوقع أن تقوم الآلية العالمية في الوقت المناسب باستهلال أنشطة تمكينية إضافية على أساس الطلب ووفقاً لتطور الاستراتيجية التشغيلية.

دال - الحوار على صعيد السياسة العامة فيما يتصل بالفرص الاستراتيجية لتمويل
اتفاقية مكافحة التصحر في الآجال القصير والمتوسط والطويل

٤٢- إن الأساس المنطقي لإشراك الآلية العالمية في المبادرات الاستراتيجية يتمثل في استكشاف مدى إمكانية الحصول على تمويل جديد وإضافي من خلال اتباع نهج ابتكارية إزاء تمويل الاتفاقية. وفي هذا الصدد، تسترعي المادة ٢٠ الاهتمام إلى مرفق البيئة العالمية، وتسترعي المادتان ٤ و ٢٠ الاهتمام إلى أعباء ديون البلدان النامية

المتضررة، بينما تسترعي المادة ٨ الاهتمام إلى التفاعل مع الاتفاقيات الأخرى. وكجزء من أنشطتها التمكينية، تسعى الآلية العالمية إلى تحقيق ما يلي عن طريق أمانة مرفق البيئة العالمية ومن خلال العمل مع الوكالات المنفذة:

- التعاون مع مرفق البيئة العالمية؛
- التعاون مع المبادرة المتكاملة بشأن الأراضي والمياه التي اتخذها كبار المسؤولين التنفيذيين لأمانة مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار جهد خاص يرمي إلى معالجة الحالة الخطيرة فيما يتصل بإدارة موارد الأراضي والمياه، وبخاصة في أفريقيا؛
- التعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن "مبادرة خصوبة التربة" بهدف موازنة تنفيذ هذه المبادرة مع تنفيذ برامج العمل، وبخاصة على المستوى الوطني، ومع التشديد على أفريقيا بصفة خاصة.

هاء - حلقات التدارس دون الإقليمية بشأن بناء الشراكات وتخصيص الموارد

لأغراض اتفاقية مكافحة التصحر

٤٣ - طلب مؤتمر الأطراف إلى الآلية العالمية (المقرر ٩/م أ-٣، الفقرة ١١)، أن تنظم "خلال عام ٢٠٠٠، بالتعاون مع الأمانة [أمانة الاتفاقية]، حلقات تدارس إقليمية و/أو دون إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن إجراءات الوصول إلى الآليات المالية القائمة لتعبئة وتوجيه الموارد المالية من أجل التنفيذ ونقل التكنولوجيات".

٤٤ - وستشمل حلقات التدارس المناطق الجغرافية المبينة أدناه:

- شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، برعاية المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي/الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة الجفاف (كينيا، ٢-٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)؛
- غرب أفريقيا، برعاية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (من المزمع عقدها في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)؛
- شمال أفريقيا (الجزائر، ٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) وتجمع بين بلدان المغرب ومصر، مع مشاركة بلدان خط المواجهة في منطقة الساحل، على أن تؤخذ في الاعتبار النظم الإيكولوجية المتجاوزة للحدود. كما ستبحث في هذه المناسبة إمكانيات التعاون مع البلدان المدرجة في المرفق الرابع، أي بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط؛

- منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (السلفادور، ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)؛
- آسيا (بانكوك، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

واو - السعي إلى الاستفادة من الاتجار بالكربون (تنحية الكربون) كمصدر
لتوفير تمويل إضافي لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر

٤٥ - تستند هذه المبادرة إلى كون الاتجار بالكربون جاريا بالفعل وأنه يتصل بإمكانيات السعي إلى تحقيق تآزر اتفاقية مكافحة التصحر مع الاتفاقيات الأخرى. وكما ذكر آنفا، تسعى الآلية العالمية إلى تأمين تحقيق فوائد لصالح اتفاقية مكافحة التصحر من خلال المبادرة المعززة لتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة التي أطلقتها مجموعة ال ٧ في عام ١٩٩٩. وقد اتخذت الحكومة الإيطالية خطوات هامة استجابة لهذه المبادرة، بدعم الفريق العامل المشترك بين الوكالات الذي يضم منظمات الأمم المتحدة الثلاث التي يوجد مقرها في روما - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي - والذي تمثل فيه الآلية العالمية أيضا. وبالنظر إلى الجهود المستمرة المبذولة من خلال المبادرة الخاصة بالبلدان المثقلة بالديون، فإن هذه المبادرة موجهة نحو البلدان الأدنى دخلا من بين البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الشديدة المديونية التي يرتفع فيها معدل انتشار الفقر.

زاي - الحوار في مجال السياسة العامة

٤٦ - تخطط الآلية العالمية، بالتعاون مع البنك الدولي، لعقد حلقة دراسية على مستوى وزاري يشارك فيها وزراء التخطيط والمالية والزراعة والبيئة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والهدف من هذه الحلقة الدراسية هو إبراز أهمية الاستثمار في مجال إدارة الأراضي الجافة وذلك من منظور اجتماعي - اقتصادي وبيئي وزراعي. والمقصود بإطلاق هذه المبادرة أن تشكل مساهمة هامة في دمج الاتفاقية وما تمثله في صلب سياسات التنمية الأساسية لحكومات المنطقة.

حاء - جمع المعلومات ونشرها

٤٧ - تقوم الآلية العالمية بعملية جمع ونشر المعلومات عن أنشطة الآلية العالمية وتمويل اتفاقية مكافحة التصحر وذلك بدعم من نظامي معلومات مترابطين: موقع الآلية العالمية على شبكة الويب، ونظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي.

٤٨ - ووفقا للمبادئ الإرشادية التي تستند إليها جميع عمليات الآلية العالمية، تم إنشاء نظامي المعلومات المذكورين أعلاه بغية استنباط أدوات موجهة على أساس الطلب فيما يتصل بنشر البيانات وتقاسم المعارف التي

يمكن أن تدعم عملية صنع القرارات دعماً فعالاً. وقد بذلت جهود للاستفادة مما يتوافر لدى المؤسسات الأخرى من معارف وتجارب وخبرات فنية، حتى لا يكون هناك تكرار لما يقدم من معلومات من خلال المصادر القائمة، وبغية اعتماد نظم تتسم بدرجة عالية من المرونة والفعالية من حيث التكلفة فيما يتصل بالعمليات والصيانة.

٤٩ - وتحفظ الآلية العالمية بموقع لها على شبكة الويب يستضيفه المركز العالمي للمعلومات الزراعية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والذي عقدت الآلية العالمية معه اتفاق تعاون من أجل تطوير نظم المعلومات واستخدامها وصونها. ويمكن الوصول إلى موقع الآلية العالمية على شبكة الويب على عنوان الإنترنت التالي: <http://www.gm-unccd.org>.

٥٠ - وفيما يتعلق بنظام "مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي"، فقد قامت الآلية العالمية بتصميمه بالتعاون مع شركائها التقنيين بغية الاستجابة للاحتياجات التالية من المعلومات:

· مصادر وقنوات التمويل التي يحتمل أن تكون متاحة لأغراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك أولويات التمويل، ومعايير الأهلية، والمبالغ، والشروط، ومعلومات بشأن الاتصال بهذه المصادر؛

· الاحتياجات المالية للبلدان النامية ومجموعة البلدان المتأثرة لأغراض صياغة وتنفيذ برامج عملها الوطنية، معبرا عنها في شكل أطر استراتيجية أو مقترحات برامج أو مشاريع؛

· الإقليمية، بما في ذلك الميزانيات، وتمويل المشاريع، ووكالات التمويل والتنفيذ، والنواتج، وعناصر تدهور الأراضي؛

· جميع المعلومات الأخرى ذات الصلة بتمويل اتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك مصادر التمويل غير التقليدية، والنهج الابتكارية إزاء تعبئة الموارد، وترتيبات التمويل من مصادر متعددة أو من خلال قنوات متعددة، والدروس المستفادة، والممارسات الجيدة.

٥١ - أما المعلومات التي يتضمنها نظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي فسيتم نشرها أساساً عن طريق شبكة الإنترنت في شكل خدمات معلومات يمكن الحصول عليها بالاتصال المباشر بصفحة الاستقبال الخاصة بالآلية العالمية ومواقع الشركاء الآخرين على شبكة الويب. وفضلاً عن ذلك، وبالنظر إلى أن مستوى الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات الجديدة يختلف من بلد إلى آخر، فستستخدم الآلية العالمية أدوات أخرى للاتصال، مثل أقراص الحاسوب المدججة بذاكرة مقروءة فقط، والتقارير المكتوبة، بحيث يتسنى للبلدان ذات الهياكل الأساسية

الضعيفة نسبيا أن تحصل على المعلومات بأقصى قدر ممكن من الفعالية. ويتضمن المرفق الثالث المزيد من المعلومات في هذا الشأن.

خامسا - تقييم وتوصيات

٥٢ - كفصل ختامي لهذا التقرير، يرد أدناه تقييم للتقدم المحرز.

ألف - المبادئ الارشادية ومجالات العمل

٥٣ - إن تجربة هذه السنة قد أسهمت في تمكين الحالة. ولقد أتاحت الوثيقة التي أعدت بشأن الاستراتيجية التشغيلية، حسبما طلبه مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة، فرصة قيمة للآلية العالمية لكي تعبر بشكل أفضل عن رؤيتها ولكي يتسنى للمجموعة الأوسع من الجهات المعنية أن تتوصل إلى فهم أفضل لعمل هذه الآلية. ومن شأن إعداد استراتيجية مرافقة في مجال الاتصالات تشتمل على مجموعة من أدوات الاتصال أن يعزز هذه العملية. وكما أوضح في وثيقة الاستراتيجية التشغيلية، فإن هناك ثلاثة مفاهيم تعرف الآلية العالمية وهي: بناء الشراكات، والادماج، والأثر المضاعف. ويمثل بناء الشراكات والادماج شرطين مسبقين للنجاح في تعبئة الموارد، أما الأثر المضاعف فيمثل مقياسا لمدى فعالية الخدمات المقدمة من قبل الآلية العالمية.

٥٤ - وبالنظر إلى أن الآلية العالمية قد شهدت سنة اكتسبت خلالها خبرة تشغيلية تتسم حتى بقدر أكبر من الفعالية، فقد تسنى لها أيضا أن تعرف دورة تدخلاتها تعريفا أفضل. ومن شأن هذا أن يتيح للآلية العالمية أن تصبح أكثر فعالية في المستقبل وأن تفي بالتزاماتها بطريقة أبسط وأنجح وبالتالي أن تصبح أكثر كفاءة فيما تقدمه من دعم. ومن أوجه القصور التي سجلت هذه السنة أن تدخل الآلية العالمية لم يكن مخططا من خلال الدورة الكاملة لتدخلاتها في المرحلة الأولية، الأمر الذي يرجع، إلى حد بعيد، إلى كون الموارد البشرية المتاحة للآلية العالمية محدودة وإلى كون هذه الآلية تبتكر شكلا نموذجيا جديدا من أشكال النهج المتبعة إزاء تعبئة الموارد. وينبغي أن يكون من الممكن الآن تدارك هذا الجانب من جوانب القصور. إلا أن التجربة ينبغي أن تفضي إلى مزيد من التحسينات في السنة القادمة.

باء - الموارد البشرية والمالية

٥٥ - لقد بات واضحا أنه لكي تستطيع الآلية العالمية أن تؤدي وظائفها في الوقت المناسب وبكفاءة، فستكون هناك حاجة إلى زيادة عدد الموظفين الفنيين ضمن المكتب. واعترافا بالأولوية التي أوليت لأفريقيا في الاتفاقية، يوصى بإضافة وظيفتي موظف برامج إلى ملاك موظفي الآلية العالمية. كما يوصى بأن يتم تعيين موظف اتصال نظرا لأهمية الدور الذي تؤديه الآلية العالمية في هذا المجال. وكما ذكر في التقرير، فقد تم شغل وظيفتي موظف

برامج خلال عام ٢٠٠٠، منهما وظيفة تشتمل المسؤولية الرئيسية لشاغلها على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أما الوظيفة الأخرى فتشتمل المسؤولية الرئيسية لشاغلها على منطقتي آسيا وشمالي أفريقيا. وهذه الموارد البشرية الإضافية قد أبرزت الطلب الموجود حاليا على خدمات الآلية العالمية ومن ثم فإن هناك حاجة إلى توفير موارد بشرية إضافية. ويجري تناول هذه المسألة بمزيد من البحث فيما يتصل بميزانية الآلية العالمية على النحو الذي يرد أدناه.

٥٦- وفيما يتعلق بالموارد المالية المتاحة للآلية العالمية لأغراض عملياتها وتدخلاتها المحفزة، فإن المساهمة المقدمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد أتاحت للآلية العالمية أداء هذه الوظيفة. ومن الأمور المشجعة جدا أنه بالإضافة إلى التعاون بين الآلية العالمية والبنك الدولي فيما يتصل بالكثير من المسائل، فإن البنك الدولي أخذ يقدم الآن مساهمة مالية أيضا كما أنه من المتوقع لجهات أخرى أن تنضم خلال الأشهر القليلة المقبلة إلى المانحين الثنائيين الذين قدموا بالفعل مساهمات للآلية العالمية. وتجدر ملاحظة ما أوضح، في العرض الذي قدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لاستضافة الآلية العالمية والمساهمة في حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية، من أن تقديم مساهمات إضافية بعد الدفعة الأولى البالغة ٢,٥ مليون دولار سيتوقف على تقديم مساهمات من المانحين الآخرين.

جيم - التعاون مع اللجنة التيسيرية

٥٧- لقد شهد التعاون مع اللجنة التيسيرية وكل عضو من أعضائها تطورا سريعا خلال السنة بعد اتخاذ القرار الهام الذي يقتضي وضع خطة لتيسير العمل فيما يتصل بالتعاون بين الآلية العالمية واللجنة التيسيرية من أجل دعم تخطيط وتنفيذ برامج العمل. وفي مجال التعاون مع فرادى المؤسسات، ثمة تطور رئيسي يتمثل في أن البنك الدولي قد أخذ الآن يقدم مساهمة مالية للآلية العالمية. ومما يدعو إلى الارتياح أيضا أن التعاون البرنامجي والمالي قد بدأ مع مصرف التنمية الآسيوي، ويؤمل أن يكون هذا التعاون بمثابة نموذج لتطورات مماثلة للتعاون مع مصرفي التنمية الآخرين في السنة القادمة. وقد أخذ التعاون مع مرفق البيئة العالمية يتوسع سواء مع الأمانة أو مع المنظمات المنفذة. كما سجل التفاعل مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر المزيد من التطور خلال السنة سواء فيما يتعلق بعدد المبادرات التي كان فيها للأمانة دور رائد، بينما انضمت الآلية العالمية إلى العملية في وقت لاحق (كما في حالة الصين)، أو فيما يتعلق بالمبادرات التي استهلكت خلال السنة، مثل عقد حلقات التدارس الإقليمية ودون الإقليمية ودعم برامج العمل التي كان للآلية العالمية دور أهم فيها.

دال - التعاون مع مجتمع المانحين الثنائيين

٥٨- إن التعاون مع مجتمع المانحين الثنائيين، كما أوضح في التقرير، يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للآلية العالمية. ولقد سبق بيان المساهمة التي يقدمها مجتمع المانحين الثنائيين إلى الآلية العالمية بهذه الصفة. وبطبيعة الحال، فإن

التفاعل مع المانحين الثنائيين على المستوى القطري، بوصفهم مساهمين ماليين في تنفيذ الاتفاقية، هو أمر حاسم بالنسبة لنجاح الاتفاقية؛ وفي هذا الصدد، أقامت الآلية العالمية اتصالات على المستوى القطري. إلا أن وجود آلية مماثلة للجنة التيسيرية فيما يتصل بالتفاعل مع مجتمع المانحين الثنائيين هو أمر ستكون له قيمة عظيمة بالنسبة للآلية العالمية. وليس من الواضح بعد كيف يمكن تنظيم هذه المسألة التي ستكون موضوعا لمناقشات تجرى في السنة المقبلة.

هاء - دعم برامج العمل وتعبئة الموارد

٥٩ - وفيما يتعلق بدعم برامج العمل على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية، يرد رفق هذا التقرير بيان للتقدم المحرز على صعيد كل مبادرة من المبادرات. وكتقييم إجمالي، يعترف بأن التقدم المحرز كان أحيانا أبطأ مما كان متوقعا في بعض الحالات وذلك بسبب حدوث تطورات خارجة عن سيطرة الآلية العالمية، كما أن ذلك قد نجم في أحيان أخرى عن جوانب قصور تشوب عمل الآلية العالمية - وهي تتمثل أساسا في كون موارد الموظفين المتاحة محدودة.

٦٠ - وفي مجال تعبئة الموارد، تنبغي ملاحظة أن الموارد المحفزة التي أتاحتها الآلية العالمية قد حفزت بالفعل توفير موارد إضافية من مانحين آخرين ومنظمات أخرى على النحو التالي:

· مرفق تطوير المشاريع - المجموعة ألف: منح مقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مرفق البيئة العالمية لمبادرتين في غرب أفريقيا ستليها منح من مرفق تطوير المشاريع - المجموعة باء لنفس المبادرتين؛

· يشارك مصرف التنمية الآسيوي في تمويل الدعم الإقليمي المقدم لبعض البلدان الآسيوية؛

· يقدم مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة مساهمة بنسبة ٥٠ في المائة إضافة إلى ما تقدمه الآلية العالمية كمنح تخطيط على إثر اتفاق عقد بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، وهو اتفاق تستفيد منه الآلية العالمية أيضا.

٦١ - كما يعتبر البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أهم المساهمين في أنشطة الآلية العالمية. وهذه المنح التخطيطية، أو الموارد المحفزة التي توفرها الآلية العالمية وشركاؤها، ستليها استثمارات كبيرة في المشاريع والبرامج. وعلى الرغم من أن الاتفاقات النهائية لم تعقد بعد، فإن من الممكن توقع أن يبلغ حجم هذه الاستثمارات عدة ملايين من الدولارات. وبالتالي فإن الأثر المضاعف لتدخلات الآلية العالمية لا بد أن يكون كبيرا. وهذا مقياس هام لتقييم مدى فعالية الخدمات التي تقدمها الآلية العالمية. ولذلك فإن الآلية

العالمية ستطور طريقة منهجية لرصد أثرها المضاعف والإبلاغ عن هذا الأثر في التقارير المقبلة التي ستقدم إلى دورات مؤتمر الأطراف.

واو- نظام الآلية العالمية في مجال إدارة المعارف

٦٢- تقوم الآلية العالمية بوضع نظامها الخاص بإدارة المعارف على أساس وظيفتها المتمثلة في المواءمة بين عرض التمويل والطلب عليه لأغراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، تم إحراز قدر كبير من التقدم في تصميم هذا النظام من أجل تلبية الاحتياجات الوظيفية للجهات المعنية واستنباط أداة فعالة وكفؤة لدعم عملية صنع القرارات واتخاذ الإجراءات.

٦٣- ويوفر نظام إدارة المعارف منهاجا مشتركا لتدوين البيانات المالية، وتقاسم المعارف، وبناء الجسور. وقد قطعت عملية تنفيذ نظام إدارة المعارف شوطا كبيرا، وهناك نموذج تشغيل أولي متاح على موقع الآلية العالمية على شبكة الويب. وسيتم استخدامه في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف من أجل عرض قائمة جرد أولية بالموارد المالية المتاحة.

٦٤- وتمثل القيادة الموضوعية اللامركزية، ووجود شعور بامتلاك القدرة، والمسؤولية المشتركة عن جمع البيانات، عوامل رئيسية لضمان استدامة نظام إدارة المعارف وشموليته وفعاليته الوظيفية في المستقبل القريب. ولهذا الغاية، اضطلعت الآلية العالمية بعدد من الأنشطة النموذجية التي تشتمل على مختلف البلدان والمؤسسات "الشريكة في نظام إدارة المعارف" من أجل اختبار النظام والتسجيل الإلكتروني للمعلومات ذات الصلة التي يتم جمعها من مصادرها. وستكون هذه الأنشطة الريادية بمثابة نماذج للتعاون يقتدي بها أكبر عدد من الحائزين على البيانات.

٦٥- أما الخطوة التالية فتتمثل في قيام جميع الجهات المعنية بالتعاون مع الآلية العالمية في ضبط نظام إدارة المعارف، وصونه، ودعم تطويره على المستوى القطري. ولذلك يوصى مؤتمر الأطراف بأن يشجع كافة الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر على التعاون مع الآلية العالمية في هذه العملية وعلى أن تصبح شريكة في نظام إدارة المعارف.

زاي- قضايا تحتاج إلى المتابعة في سياق التطوير المؤسسي للآلية العالمية واقتراح لتنقيح الميزانية

٦٦- على ضوء تجربة الآلية العالمية والدعوات المتكررة من البلدان الأطراف من أجل اضطلاع الآلية العالمية بدور استباقي إلى حد أبعد، فإن هناك حاجة ملحة لتعزيز قدرة الموظفين التابعين للآلية العالمية (على النحو المتصور في الوثيقة الأصلية المقدمة من المؤسسة المضيفة). ومن شأن هذا أن يمكن الآلية العالمية من أن تستجيب بكفاءة

لعدد متزايد من طلبات المساعدة وأن تعزز، في الوقت المناسب، قيمة إلى العمل التعاوني الذي يؤديه أعضاء اللجنة التيسيرية.

٦٧- كما ينبغي النظر إلى الحالة الراهنة بالنسبة إلى اقتراح الميزانية الخاصة بفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ الذي قدمته الآلية العالمية إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة. وقد كان المبلغ المطلوب لهاتين السنتين ١,٧٥ و ٢,٥ مليون دولار، وعلى التوالي. أما المبلغ الذي خصصه مؤتمر الأطراف فكان ١,٣٠ و ١,٣٥ مليون دولار على التوالي. والنتيجة الأكثر أهمية التي ترتبت على خفض المخصصات هي أن تعيين الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة قد أعيق وسيظل يعاق. ومقارنة بما تضمنته الخطط الأصلية، فإن الآلية العالمية ينقصها موظف واحد من الفئة الفنية لعام ٢٠٠٠ وموظفان من الفئة نفسها لعام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالموظفين من فئة الخدمات العامة، فإن المكتب ينقصه موظف واحد مقارنة بما كان متوقعا لعام ٢٠٠٠ وموظفان ونصف مقارنة بما كان متوقعا لعام ٢٠٠١.

٦٨- وينبغي مقارنة الميزانيات المعتمدة بالمقترحات التي قدمها كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عندما عرضا استضافة الآلية العالمية. فقد أشارت حسابات كلتا المنظمتين إلى أنه لكي يعمل مكتب الآلية العالمية بكفاءة وفعالية، فسيكون بحاجة إلى ميزانية سنوية تبلغ نحو ٣ ملايين دولار.

٦٩- إلا أنه قد بات من الواضح بالفعل في هذه المرحلة أنه لكي تستطيع الآلية العالمية أن تتصدى في الوقت المناسب وبمزيد من الكفاءة لحجم العمل المتزايد باطراد، ينبغي أن تخصص لعام ٢٠٠١ الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠. ومن شأن هذا أن يسمح بتعيين موظفين اثنين آخرين من موظفي البرامج وزيادة عدد الوظائف من فئة الخدمات العامة بوظيفتين ونصف وظيفة. وقد أسفر النقص في عدد الموظفين عن تزايد مفرط في عبء العمل الملقى على عاتق الموظفين الحاليين، وهو ما أمكن تعويضه بصورة جزئية فقط عن طريق الاستعانة بخبراء استشاريين.

المرفق الأول

دعم برامج العمل الوطنية

غرب أفريقيا

بوركينافاسو

١ - قامت حكومة بوركينافاسو في السنوات الأخيرة بتطوير برنامج عملها الوطني بدعم مالي من مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف من بينهم هولندا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستشتمل الخطوات التالية في اتجاه تنفيذ برنامج العمل الوطني في بوركينافاسو على اتباع نهج متعدد المسارات يشمل: صياغة برامج تنمية المناطق المحلية؛ وتحديد العلاقة بين أنشطة برنامج العمل الوطني والمشاريع والبرامج الجارية ذات الصلة؛ ووضع ترتيبات لتحديد ونشر الممارسات المثلى في مجال مكافحة تدهور الأراضي وما يتصل بذلك من تدابير الدعم؛ وترشيد إطار السياسة العامة فيما يتعلق بنظم الحوافز المباشرة وغير المباشرة لأغراض مكافحة تدهور الأراضي؛ وإنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر يشمل مساهمات مرتقبة من الحكومة والمانحين الثنائيين/المتعددي الأطراف والقطاع الخاص.

٢ - وفي هذا السياق، وحسبما اتفق عليه مع حكومة بوركينافاسو، تعهدت الآلية العالمية بدعم تنفيذ برنامج العمل الوطني بطرق مختلفة من بينها:

- . تقديم المساعدة لأغراض مواءمة برنامج العمل الوطني مع مبادرة خصوبة التربة التي يدعمها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (اعترافاً بالروابط بين مسألتي خصوبة التربة وتدهور الأراضي)؛
- . وضع برامج لتنمية المناطق المحلية ودعم الحوار في مجال السياسة العامة بشأن نظم الحوافز لأغراض إدارة الموارد البشرية؛
- . إنشاء الصندوق الوطني لمكافحة التصحر بالتشاور الوثيق مع سائر الشركاء الإنمائيين المهتمين بالأمر، وهذا يشمل فيما يشمله توفير الدعم التقني لاستكمال الطرائق التشغيلية ذات الصلة، فضلاً عن تقديم مساهمة مالية في اتجاه تأمين رأس المال الأولي للصندوق الوطني لمكافحة التصحر.

٣ - وقد تم رصد مخصص أولي قدره ١٣٠.٠٠٠ دولار من حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية التابع للآلية العالمية، وذلك كمورد محفز لدعم العملية الموصوفة أعلاه. وسيتم في الوقت المناسب تحديد مدى الحاجة إلى

مخصصات إضافية وحجم هذه المخصصات وتوقيتها وذلك استنادا إلى المصروفات الفعلية من المخصصات الأولية، والتقدم المحرز على صعيد التنفيذ، ومدى توافر فرص التمويل المشترك.

مالي

٤ - قامت حكومة مالي في أيار/مايو ١٩٩٩ بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة بشأن التمويل البيئي، وذلك بمشاركة ممثلين عن مجتمع المانحين، وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، والآلية العالمية. وفي هذه المناسبة، صدرت عن مختلف المانحين تصريحات أعربوا فيها عن اهتمامهم بمجالات العمل ذات الأولوية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في مالي، وهذه المجالات تشمل فيما تشمله العمل الرشيد في إدارة وصون الموارد المائية والمراعي والغابات والحيوانات البرية والمعلومات البيئية.

٥ - أما الخطوات التالية التي ستتخذ في مجال تعبئة الموارد - والتي طلبت بصددها مساعدة من الآلية العالمية بوصفها "وسيطا أميناً" - فستشتمل على تحديد الروابط بين مجالات العمل ذات الأولوية في إطار برنامج العمل الوطني من جهة، والتدخلات الجارية أو المخطط لها من قبل مختلف المانحين والوكالات المتخصصة، من جهة ثانية. ولهذه الغاية، تم اختيار مالي كبلد من البلدان النموذجية لتطبيق نهج "خطة تسيير العمل" التي اعتمدها اللجنة التيسيرية للآلية العالمية. وسيتم تحديد فجوات التمويل والترتيبات الخاصة بتعبئة الموارد الإضافية، وذلك نتيجة لعملية تفصيلية قائمة على المشاركة، في سياق سياسات تحقيق اللامركزية التي تنتهجها الحكومة. كما سيتم إيلاء اهتمام خاص لإنشاء نظام للمعلومات على المستوى الوطني يرتبط بقاعدة البيانات العالمية التابعة للآلية العالمية. وستضمن قاعدة بيانات مالي - التي تديرها المؤسسات المعنية على المستوى المحلي - المعلومات ذات الصلة بتدفقات ومصادر التمويل لأغراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على المستوى الوطني، فضلا عن معلومات بشأن الممارسات المثلى في مجال مكافحة تدهور الأراضي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات على مستوى المجتمعات المحلية. وسيتم التشديد أيضا على مساعدة حكومة مالي، بالتشاور مع الشركاء الإنمائيين، في مواءمة سياساتها العامة فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية. وفي الوقت نفسه، ستضطلع الحكومة بأنشطة تنسيقية منتظمة تهدف إلى الإزالة التدريجية لأوجه التباين في الشروط التي تنطوي عليها تدابير الدعم المقدم من المانحين على المستوى الميداني بغية ضمان استدامة هذا الدعم على المدى الطويل.

٦ - وقد وضعت خطة عمل مدتها ثلاثة أشهر بالتعاون مع أعضاء اللجنة التيسيرية للآلية العالمية، والشركاء الثنائيين (ومن بينهم الوكالة الألمانية للتعاون التقني) وأمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على أن يتولى تنفيذها مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة. وستتوج خطة العمل هذه بتنظيم عملية تشاور بين الحكومة والمانحين بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ من أجل إقرار صلاحية نهج الخطة وتوفير إرشادات فيما يتصل

بالخطوات التالية، وذلك برعاية "اللجنة المشتركة" بوصفها هيئة استشارية مشتركة تجمع بين الوزارات الحكومية وممثلي الجهات المانحة.

٧- وقد تم رصد مخصص أولي قدره ١٣٠.٠٠٠ دولار من حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية التابع للآلية العالمية، كمورد محفز لدعم العملية المبينة أعلاه. وسيتم في الوقت المناسب تحديد مدى الحاجة إلى مخصصات إضافية وحجم هذه المخصصات وتوقيتها، استنادا إلى المصروفات الفعلية من المخصصات الأولية وإلى التقدم المحرز في تنفيذ الخطة ومدى توافر فرص التمويل المشترك. وفي هذه الأثناء، أضيفت إلى المساهمة المقدمة من الآلية العالمية مساعدة تقنية من منظمة الأغذية والزراعة بمبلغ إجمالي يعادل ٥٠.٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى مساهمات موازية محددة مقدمة من شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف.

السنغال

٨- لقد كانت حكومة السنغال من بين أول الحكومات التي صدقت على الاتفاقية واستكملت برنامج عملها الوطني بدعم من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وقد قامت الحكومة مؤخرا بصياغة برنامج للأولويات في الأجل المتوسط بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين، بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة تجريبية لاختبار النهج المؤسسية الابتكارية وترتيبات التمويل المشترك. وأثناء الاتصالات التي جرت بين الآلية العالمية والسلطات السنغالية (بما فيها الوزارات المسؤولة عن شؤون التخطيط والمالية والبيئة والزراعة والثروة الحيوانية)، أعادت الحكومة تأكيد التزامها بتخصيص أموال مناظرة لأغراض تنفيذ برنامج الأولويات في سياق جهد يرمي إلى اجتذاب التمويل الخارجي.

٩- وسيتم الاضطلاع بعملية تقوم على التفاعل والمشاركة في تعريف العلاقة المتبادلة وإقامة الروابط التشغيلية بين برنامج العمل الوطني (بما في ذلك برنامج الأولويات في الأجل المتوسط) وسائر المشاريع ذات الصلة التي يدعمها المانحون الثنائيون والمتعددي الأطراف. كما أن هذا النهج المنتظم سيضم أيضا برامج قطاعية ومبادرات في مجال السياسة العامة على المستويين الوطني ودون الإقليمي، على النحو المبين أعلاه في حالي بوركينا فاصو ومالي، بما في ذلك مواءمة برنامج العمل الوطني مع مبادرة خصوبة التربة، وتحديد الترابط بين البرنامج والاستراتيجية الوطنية لتخفيف حدة الفقر.

١٠- وفي الوقت نفسه، ستقوم الحكومة باستهلال مجموعة من المشاريع التجريبية في مختلف المناطق الزراعية - الأيكولوجية مع التشديد على تعبئة جهود النساء والشباب، من أجل اختبار عدد تجريبي من المقاييس التي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل الوطني تنفيذا كاملا، بما في ذلك:

. مدى فعالية اتفاقات الشراكة بين الإدارات والبرامج التي تظلع بولايات وأنشطة تكاملية؛

. مدى قدرة وزارة البيئة على التنفيذ؛

. مدى القدرة على التنسيق والرصد التي تتوفر لدى هيئة التنسيق الوطنية.

١١ - وفيما يتعلق بالتمويل، سيتم تحديد مدى الحاجة إلى موارد إضافية والمبالغ اللازمة، وذلك على ضوء العملية المفصلة التي أشير إليها آنفا. إلا أنه فيما يتصل بالقنوات المحتملة لتمويل برنامج العمل الوطني، ما برحت مسألة إنشاء صندوق وطني لمكافحة التصحر تخضع لمناقشات مسهبة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. والآلية العالمية، من جانبها، مستعدة لتوفير مساعدة تقنية ومالية من أجل المضي قدما في هذه العملية. وثمة خيار تمويلي آخر هام (وإن لم يكن الوحيد) يتمثل في إعادة تحويل الدين العام الخارجي من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل الوطني كإطار عريض القاعدة موجه نحو تخفيف الفقر لا يشتمل على دعم أنشطة الإنتاج الزراعي وحفظ الموارد فحسب بل إنه يشتمل أيضا على توفير الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية - الاقتصادية كحواجز لأغراض إدارة الموارد الطبيعية. وقد استكملت الحكومة صياغة إطار وطني لتحويل الديون، وتعهدت الآلية العالمية بتقديم المساعدة في إقامة الروابط الضرورية بتنفيذ برنامج العمل الوطني.

١٢ - وقد تم رصد مخصص أولي قدره ١٣٠.٠٠٠ دولار من حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية التابع للآلية العالمية (وسيستكمل بمساعدة تقنية من مكتب الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة وبمساهمات موازية من الشركاء الثنائيين)، ليكون بمثابة مورد محفز لدعم العملية المبينة أعلاه. وسيتم في الوقت المناسب تحديد مدى الحاجة إلى مخصصات إضافية وحجم هذه المخصصات وتوقيتها، استنادا إلى المصروفات الفعلية من المخصصات الأولية وإلى التقدم المحرز على صعيد التنفيذ ومدى توافر فرص التمويل المشترك.

شمال أفريقيا

الجزائر

١٣ - وجهت الجزائر طلبا رسميا إلى الآلية العالمية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وتم تخصيص مبلغ قدره ٥٠.٠٠٠ دولار لتوفير الأموال المحفزة لاستهلال عملية صياغة وتنفيذ برنامج العمل الوطني.

١٤ - وقد شرعت الجزائر في تنفيذ برامجها ومشاريعها الرامية إلى مكافحة التصحر في فترة السبعينات، وكانت من بين أول البلدان التي وقعت على الاتفاقية. وقد اتخذت الجزائر الآن جميع الترتيبات المؤسسية الضرورية لدعم وضع وتنفيذ برنامج العمل الوطني. وتم إنشاء لجنة تنسيق وطنية في عام ١٩٩٨ تضم جميع الجهات المعنية من مختلف القطاعات، بما فيها ممثلو المجتمع المدني. وقد اعتبر إشراك المجتمع المدني في عملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر عنصرا رئيسيا من العناصر التي يلزم النظر فيها. وبالفعل، فقد تم إنشاء لجنة وطنية للمنظمات غير

الحكومية المعنية بمكافحة التصحر، وهي تضم ما يزيد عن ٢٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والمحلي. وهذه اللجنة عضو في الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة التصحر. وفي الجزائر التي تبلغ فيها مساحة الأراضي المتأثرة بالتصحر ما نسبته ٨٠ في المائة من المساحة الإجمالية، تتمثل التحديات الرئيسية في تأمين التنسيق فيما بين الشركاء، وضمان إدماج برنامج العمل الوطني في صلب استراتيجية التنمية الوطنية، والتمكن من تعبئة الموارد لأغراض مكافحة التصحر.

١٥- وسيتم تقديم الدعم من الآلية العالمية بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد أجريت مناقشات مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف مبلغا لصالح الجزائر قدره ١٠٠.٠٠٠ دولار من أجل دعم تطوير برنامج العمل الوطني، وبالتالي فإن نهج الآلية العالمية سيأخذ في الاعتبار طريقة العمل والمنهجية اللتين وضعنا خلال بعثة تحديد الاحتياجات التي أوفدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف في آذار/مارس ٢٠٠٠. وأخيرا، تعمل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، بوصفها شريكا سياسيا هاما، على تقديم الدعم والمساعدة لتنظيم إيفاد بعثة بالاشتراك مع الحكومة الإيطالية.

١٦- أما النهج الذي ستتبعه الآلية العالمية إزاء تقديم الدعم إلى الحكومة الجزائرية فسيحدد خلال الاجتماع الإقليمي القادم لمنطقة أفريقيا الذي سيعقد في الجزائر في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. كما ستغتنم هذه الفرصة لتنظيم اجتماع جانبي مع جميع الشركاء المهتمين بالأمر ممن سيحضرون الاجتماع الإقليمي.

تونس

١٧- كانت تونس من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية. وقد وضعت بالفعل برنامج عمل وطنيا، وأنشأت صندوقا وطنيا لمكافحة التصحر، ولجانا وطنية وإقليمية لمكافحة التصحر، وآلية تنسيق فيما بين القطاعات.

١٨- وقد طلبت تونس دعما من الآلية العالمية لادخال أهداف برنامج العمل الوطني في إطار السياسة الوطنية والتعاون من أجل التنمية. ومن ثم نظمت الآلية العالمية بعثة تهدف إلى:

. تحديد اتجاه وأهداف المساعدة المحتملة من قبل الآلية العالمية؛

. مناقشة طرائق استهلال برنامج العمل الوطني.

١٩- وبناء عليه، رئي أن من الضروري إنشاء إطار للتعاون يشمل العناصر العامة التالية:

- . وضع إطار عمل للتنمية المحلية يتمشى مع الخطوط العامة لبرنامج العمل الوطني؛
 - . تحديد واستغلال فرص التمويل بغية تنفيذ الإجراءات المحددة في برنامج العمل الوطني؛
 - . المعاملة المتكاملة للأنظمة البيئية العابرة للحدود من أجل إدارة الموارد المشتركة فيما بين البلدان المتجاورة؛
 - . بناء القدرات، من حيث القدرة على استيعاب الأموال خلال عملية التنفيذ بما يشمل تحديد الأهداف؛
 - . وضع منهجية لتقييم المشاريع واختيار الاستثمار لتقييم الأثر البيئي ومشاركة المستفيدين؛
 - . تصنيف المشاكل، وتبادل الخبرة بين صانعي القرارات والأخصائيين والمجتمعات المحلية؛
 - . تحديد مؤشرات الرصد والتقييم فيما يتصل بتخصيص الموارد والآثار الاجتماعية الاقتصادية والأحيائية الفيزيائية.
- ٢٠ - وإنشاء مثل هذا الإطار، من الضروري القيام، بدعم من الآلية العالمية والوكالة الألمانية للتعاون التقني والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، بعقد حلقة عمل وطنية بشأن حشد الشركاء وتعبئة الموارد. وتهدف حلقة العمل هذه، المزمع عقدها في آذار/مارس ٢٠٠١، إلى استخدام برنامج العمل الوطني على النحو التالي:
- . كإطار تدمج فيه السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإنمائية؛
 - . كنقطة مرجعية لتخطيط وصياغة خطة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الخمسية.
- ٢١ - أما النتائج المتوقعة لحلقة العمل في:
- . إنشاء آلية للتكامل العملي بين المؤسسات الوطنية والشركاء في التنمية يكون من شأنها تسهيل التفاوض على عقد اتفاقات شراكة على أساس برنامج العمل الوطني؛
 - . تحضير واستكمال البرامج المنشأة وفقا للمواضيع الخمسة ذات الأولوية التي حددت خلال بعثة الآلية العالمية واستنادا إلى برنامج العمل الوطني؛

. توعية وحشد الفعاليات الوطنية والشركاء في التنمية؛ وتبادل الآراء بشأن التدخلات الجارية أو المخطط لها؛

. تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات المعنية.

٢٢- وقد تم رصد مخصص أولي من الموارد قدره ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي كمنحة من الآلية العالمية. ويخطط كل من الوكالة الألمانية للتعاون التقني والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتقديم مساهمات مالية لدعم هذه العملية.

المغرب

٢٣- قدم طلب إلى الآلية العالمية لدعم تنفيذ برنامج العمل الوطني، ومن المزمع إيفاد بعثة استطلاع في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠. وتمثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني شريكا محتملا، وهي ما برحت تقدم الدعم لتطوير برنامج العمل الوطني. وسيحدد خلال هذه البعثة النهج الذي سيتبع تجاه الدعم المقدم من الآلية العالمية فضلا عن تحديد نطاقه، مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في بناء شراكات من أجل تعبئة الموارد. وكمتابعة لحلقة العمل المعنية بإدارة الأراضي الجافة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي عقدت في بيروت في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، اقترح البرنامج/المكتب التعاون مع الآلية العالمية في هذه العملية. وقد خصص البرنامج/المكتب بالفعل مبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي يمكن استخدامه لدعم هذه العملية.

آسيا

كازاخستان

٢٤- بدأت الآلية العالمية فعلا في دعم البلدان الواقعة في الإقليم الفرعي لآسيا الوسطى على المستوى الوطني. وقد اشتمل هذا الدعم على مشاركة الآلية العالمية منذ إنشائها في مشروع لإدارة الأراضي الجافة بدأ بمبادرة من البنك الدولي ويشترك في تمويله مرفق البيئة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الآلية العالمية أيضا في توسيع قاعدة الشراكة، حسبما يتجلى من قرار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بأن يشارك في بعثة صياغة المشروع.

٢٥- ويتمثل الهدف الإنمائي الإجمالي للمشروع في حفظ الموارد الطبيعية في المناطق الحدية لزراعة الحبوب في شيتسكي رايون بمنطقة كاراغاند أوبلاست في كازاخستان وتحديد هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام. وهذا المشروع الذي ينطوي على مشاركة نشطة من جانب المجتمعات المحلية سيساعد حكومة كازاخستان في تحقيق ما يلي:

. استحداث استخدامات بديلة للأراضي وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية والتنوع الأحيائي المحسن للنباتات والحيوانات وتنحية الكربون؛

. تحسين مستويات المعيشة من خلال الأنشطة المدرة للدخل والتنوع الزراعي؛

. تعزيز الوعي العام وتطبيق استراتيجية تقوم على تكرار التجارب حتى يتسنى تكرار أنشطة المشروع في مناطق أخرى مشابهة في كازاخستان وغيرها من مناطق آسيا الوسطى.

٢٦- وتمثل الخطوة التالية في مشاركة الآلية العالمية في تسهيل إنشاء الروابط بين مشروع إدارة الأراضي الجافة وعناصر الاستراتيجية ذات الصلة في إطار برنامج العمل الوطني لكازاخستان وبرنامج العمل دون الإقليمي المرتقب لآسيا الوسطى ومبادرة البرنامج الإقليمي للمساعدة التقنية، فضلا عن تسهيل تعبئة الموارد.

قيرغيزستان

٢٧- أرسل طلب كيما تنظر فيه الآلية العالمية بعد مشاورات أجريت مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيشكيك، فيما يتصل بالتدخلات النموذجية الثلاثة التالية، باعتبارها أساسا للإدارة المستدامة للأنظمة الإيكولوجية العابرة للحدود والتي تشترك فيها دول أخرى من آسيا الوسطى، من بينها أوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان بصفة خاصة:

. إدارة المراعي في المناطق عبر الحدود؛

. رصد تملح وغمر أراضي الري في أودية آسيا الوسطى، استنادا إلى مثال وادي شوي في قيرغيزستان؛

. تدابير لمكافحة الفقر الريفي، تشمل دعم الإنتاج الزراعي وتسويقه في دول آسيا الوسطى.

٢٨- وسيجري النظر في هذا الطلب في إطار البرنامج الإقليمي للمساعدة التقنية الذي استهله بنك التنمية الآسيوي وتشترك في تمويله الآلية العالمية.

الصين

٢٩- تعتزم السلطات الصينية تنظيم عملية تشاور وطنية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بشأن الشراكات وتعبئة الموارد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لا سيما في المنطقة الغربية وذلك بمساعدة من الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وغيرهما من الشركاء في التنمية.

٣٠- وستضم عملية التشاور هذه (التي ستليها زيارة ميدانية)، مشتركين من إدارات الحكومة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في الصين، ووكالات التعاون المالي والتقني المتعددة الأطراف والثنائية، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية التي يمكن أن تسهم ماليا أو تقنيا في تنفيذ برنامج العمل الوطني للصين في مجال مكافحة التصحر.

٣١- وسيدعى المشتركون إلى تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ذات الصلة بعملية تنفيذ برنامج العمل الوطني في الصين، فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية، وتأمين سبل المعيشة الريفية البديلة، والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية - الاقتصادية، ومواءمة السياسات، والتنسيق المؤسسي. وسيجري إيلاء اهتمام خاص إلى ما يلي:

. تحديد وتفعيل الروابط بين برنامج العمل الوطني/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واستراتيجيات وسياسات الحكومة، القطاعية والوطنية، ذات الصلة؛

. إدماج أهداف وأنشطة برنامج العمل الوطني/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في استراتيجيات وبرامج الشركاء في التنمية؛

. استعراض الخيارات والآليات المختلفة لتمويل برنامج العمل الوطني/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة، فضلا عن آليات التمويل الابتكارية.

٣٢- وقد تم تنظيم بعثة مشتركة في أوائل تموز/يوليه ٢٠٠٠ من جانب الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أسفرت عن صياغة ورقة إطارية بشأن النهج الذي يتعين اتباعه إزاء تحقيق تساقق بين العرض والطلب فيما يتصل بتمويل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الصين، فضلا عن إرساء منهج للاستثمار لا يشمل مقترحات المشاريع المقدمة من سلطات المقاطعات فحسب، وإنما أيضا مناقشة للروابط باستراتيجية لتنمية المنطقة الغربية، مع ترك الفرص مفتوحة للتدخلات الجديدة الناتجة عن الحوار المستمر بين الحكومة والشركاء في التنمية.

٣٣- وفي هذا الصدد، ستساعد الآلية العالمية وغيرها من الشركاء الصين في تنفيذ أنشطة نموذجية لإنشاء نظام للمعلومات موصول بنظام "مصدر المعلومات المالية بشأن تردي الأراضي" التابع للآلية العالمية. وسيعتمد نظام المعلومات هذا على قواعد المعلومات والموارد والتكنولوجيات القائمة، كما سيستفيد من تجربة إنشاء شبكة المعلومات الإقليمية بشأن التصحر.

٣٤- ومن المتوقع أن تسهم حالة الصين اسهاما جوهريا في تطوير نهج الآلية العالمية إزاء بناء شراكات تقوم على تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج العمل الوطني.

أمريكا اللاتينية والكاربي

الأرجنتين

٣٥- إن مركز تنسيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في الأرجنتين تسعى حاليا للحصول على دعم مالي من الآلية العالمية لتنفيذ أنشطة محددة في إطار برنامج العمل الوطني. وعلى هذا الأساس، تستجيب الآلية العالمية للطلبات التي من شأنها أن تدعم تنفيذ الاتفاقية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والعبارة للحدود. وتوفر هذه الطلبات أساسا للقيام بدور استشاري فيما يتعلق بتحديد فرص الاستثمار الذي من شأنه مكافحة تدهور الأراضي والتصحر. ومن الشركاء في هذه العملية المؤسسات العلمية، والوكالات الحكومية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، والمنظمات غير الحكومية، وصغار المنتجين، والمجتمعات المحلية.

٣٦- والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية في مجال مكافحة تدهور الأراضي موجه نحو بناء القدرات في المناطق التي تعاني من تدهور الأراضي، وتبادل المعارف الذي يتسق مع الأنشطة التمكينية للآلية العالمية. وقد قدم إلى الآلية العالمية برنامج التبادل المجتمعي ومقترحات تتضمن أنشطة تفصيلية كي تنظر فيها ضمن إطار هذا البرنامج. وبدأ التعاون المبكر في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني من أجل دعم برنامج العمل الوطني للأرجنتين.

٣٧- وقد خصصت الآلية العالمية مبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي لدعم هذه العملية. وسيشمل ذلك دعما ماليا لحلقة عمل تعقد لأغراض الاختيار النهائي للمؤشرات المتعلقة بتدهور الأراضي والتصحر. وتعتمد حلقة العمل هذه توحيد الجهود بشأن اختيار مجموعة من مؤشرات التصحر في مجتمعات محلية نموذجية لتقييمها واعتمادها. وسيجري نتيجة لذلك صياغة اقتراح باستخدام هذه المجموعة من المؤشرات من قبل مختلف المجتمعات المحلية في الأرجنتين. وستكون هذه المبادرة أساسا لتبادل التجارب في تطبيق المؤشرات المتعلقة بتدهور الأراضي في إطار برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة غران تشاكو.

٣٨- وستبني الآلية العالمية على الشراكات القائمة فعلا مع حكومة الأرجنتين وبرنامج تطوير المؤسسات البيئية والمعهد الوطني المعني بالتصحر واستخدام التكنولوجيا في الزراعة، ومشروع برنامج العمل الوطني/الوكالة الألمانية

للتعاون التقني، فضلا عن الدعم الدولي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٩- ويخطط لإيفاد بعثة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ لتحديد الاحتياجات ذات الأولوية والصلاحيات بمختلف الطلبات المقدمة من الأرجنتين وذلك بالتعاون مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة وبمساعدة منه.

كوبا

٤٠- تلقت الآلية العالمية طلبا لتقديم دعم مالي لعملية برنامج العمل الوطني في كوبا موجهة من مدير التعاون الدولي في وزارة العلم والتكنولوجيا والبيئة.

٤١- وفي عام ١٩٩٧، صدقت حكومة كوبا على اتفاقية مكافحة التصحر. ونظرا لأهمية إدارة الموارد الطبيعية لمنطقة نهر كاوتو، فقد أعد مشروع يتناول مسائل تدهور الأراضي في حوض هذا النهر في سياق جهد يرمي إلى تنفيذ برنامج العمل الوطني لكوبا. وكان الهدف من المرحلة الأولى من هذا المشروع المعنون "التخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الطبيعية لنهر كاوتو" هو استحداث منهجيات بشأن إدارة استخدام الأرض. ولهذا الغاية، استحدثت منهجية تخطيطية قائمة على المشاركة ووضعت موضع التنفيذ في مناطق نموذجية. وتستخدم هذه المنهجية حاليا في مناطق أخرى.

٤٢- وقد رصدت الآلية العالمية مخصصا أوليا قدره ٨٠.٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بناء على طلب الحكومة. وستسهم هذه الأموال في زيادة تطوير هذه المنهجية، بحيث يتسنى استخدامها على نطاق أوسع ومن ثم فستسهم في معالجة قضية التصحر في كوبا. ولهذا الغاية، تم التخطيط للقيام بزيارة استطلاعية خلال الربع الأخير من السنة.

٤٣- وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه، سيقدم مركز الإعلام التابع لمنظمة الأغذية والزراعة موارد تقنية وسيعمل في إطار شراكة مع الآلية العالمية لتنظيم حلقة عمل وطنية بشأن نظام المعلومات لدعم برنامج العمل الوطني الكوبي. وستؤدي حلقة العمل الوطنية هذه إلى تقاسم المعلومات بشأن القضايا المشتركة ذات الصلة بالتنمية، واستخدام الموارد الطبيعية، مع تدعيم المؤسسات الوطنية في الوقت نفسه.

٤٤- وتعمل الآلية العالمية على تأمين التأزر فيما يتصل بهذا المشروع من خلال الاتصالات مع وزارات العلم والتكنولوجيا والبيئة. وهناك فرص للتمويل المشترك للعمل المشار إليه أعلاه. وينبغي متابعة استكشاف إمكانية مشاركة شركاء مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية.

هايتي

٤٥- أظهرت وزارة البيئة في هايتي اهتماما باستهلال برنامج العمل الوطني. ولقد حددت هايتي خلال الاجتماع التنفيذي الخامس لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية المعقود في ليما، باعتبارها بلدا ذا أولوية في المنطقة. وأدرجت الآلية العالمية هذه الأولوية في خطة عملها، مع إيلاء اهتمام خاص لدعم الجهود التي يبذلها هذا البلد في تحديد الأنشطة والشركاء والموارد لعملية استهلال البرنامج.

٤٦- واستجابة لطلب رسمي من وزارة البيئة ومركز تنسيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ستعقد حلقة عمل بشأن استهلال برنامج العمل الوطني في هايتي لتكون بمثابة نقطة الانطلاق في تحديد الجهات المعنية صاحبة المصلحة في هذا البرنامج في المنطقة. وقد خصصت الآلية العالمية مبلغ ٨٠.٠٠٠ دولار أمريكي لعملية المشاورات اللازمة للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل الوطني.

٤٧- وفي هذا السياق، عززت الآلية العالمية للتعاون الوثيق مع المشاريع الجارية لشعبة أمريكا اللاتينية التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ومن شأن هذا الربط بمشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الميدان أن يساعد في تشكيل التعاون ضمن مجتمع المانحين وأن يعزز الجهود ضمن إطار عمل مشترك.

٤٨- وقد دعي مسؤولو مركز التنسيق التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في هايتي إلى زيارة الآلية العالمية بهدف وضع مشروع اقتراح حلقة عمل تعقد كخطوة أولى في اتجاه استهلال برنامج العمل الوطني بفعالية، ويعتزم إيفاد بعثة إلى هايتي بالتنسيق مع مركز التنسيق في الحكومة الجديدة المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد أرسيت أسس التعاون لدعم عملية البدء في تنفيذ برنامج العمل الوطني في هايتي.

المرفق الثاني

دعم برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

أفريقيا

برنامج العمل دون الإقليمي لغرب أفريقيا

١ - اعتمد برنامج العمل دون الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا على مستوى الخبراء وعلى المستوى الوزاري في لومبي في أيار/مايو ١٩٩٩ بمناسبة اجتماع موله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والآلية العالمية ضمن جهات أخرى. وحددت عدة مواضيع في إطار برنامج العمل دون الإقليمي، وهي تتصل بإدارة موارد المياه المشتركة، والزراعة المستدامة، وإدارة المراعي، ومصادر الطاقة المتجددة، ومكافحة الحشرات المهاجرة، وأنظمة الإنذار المبكر، والتكامل دون الإقليمي، والهياكل الأساسية، والاتصالات في جملة مواضيع أخرى.

٢ - وقد اشتملت المنظمات التي حددت باعتبارها منظمات رائدة فيما يتصل بمواضيع محددة على شبكة منظمات غير حكومية، وهيئات حكومية دولية، ومنظمات للتكامل الاقتصادي دون الإقليمي، ووكالات إقليمية تقنية متخصصة. واعتمد رؤساء الدول برنامج العمل دون الإقليمي برعاية مركزي الاتصال دون الإقليميين، أي الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. وفي هذه الأثناء، نظم مركزا الاتصال حلقة دراسية عقدت على سبيل المتابعة بمساهمة مالية من الآلية العالمية. وضمت الحلقة مراكز التنسيق الثمانية المعنية بمواضيع محددة من أجل تقييم التقدم المنجز، والاتفاق على نهج مشترك إزاء تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي. وبعد ذلك، عقد اجتماع بشأن موارد المياه المشتركة اشتركت فيه الهيئات الحكومية الدولية المعنية بإدارة أحواض الأنهار المشتركة والبحيرات في منطقة غرب ووسط أفريقيا دون الإقليمية. وقامت هذه الهيئات بعرض الولايات الخاصة بها وأنشطتها، واحتمالات تحقيق التآزر بين أنشطتها والمبادرات ذات الصلة على المستويين الوطني ودون الإقليمي. وتدعم الآلية العالمية حاليا مبادرتين تتصلان بعنصر موارد المياه في برنامج العمل دون الإقليمي.

(أ) النيجر/نيجيريا - الإدارة المنسقة للموارد الطبيعية المشتركة (الأراضي والمياه) في أحواض

الأنهار المشتركة

٣ - توفر حالة أودية الأنهار المشتركة بين نيجيريا والنيجر (أي أودية ماجيا لاميدو، وغولي مارادي، والفاداما وكومادوغو يوبي) مثالا نموذجيا للدور الذي يمكن أن تلعبه الآلية العالمية في معالجة المؤثرات الخارجية السلبية التي تنشأ عن الاستخدام غير المنسق لموارد المياه المشتركة.

٤- إن الآثار المشتركة الناجمة عن بناء السدود، وأنظمة الري غير الفعالة، وتدهور الأراضي، والتقلب في سقوط الأمطار، وارتفاع معدل التبخر - الترشيح، قد عرضت للخطر على مدى العقدين الماضيين استمرارية واستدامة مشاريع الاستثمار التي يمونها القطاعان الخاص والعام، وذلك من الناحيتين المالية والبيئية. أما المحاولات السابقة لتنفيذ اتفاق مايدوغوري لعام ١٩٩٠ بشأن الإدارة والاستخدام المنصفين لموارد المياه المشتركة فلم يحقق أهدافها نظرا لعدم وجود إطار استراتيجي شامل وروابط فعالة بالعمليات الميدانية. وإزاء هذه الخلفية، لعبت الآلية العالمية مؤخرا دورا رياديا، بناء على طلب البنك الدولي وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، في تيسير صياغة خطة استراتيجية لتنفيذ اتفاق مايدوغوري. وتتوفر لهذه المبادرة الجديدة فرص طيبة للنجاح، حيث إنها تجري في سياق برنامج العمل دون الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهي تضع في الاعتبار أيضا أن المؤثرات الخارجية السلبية هي مؤثرات متبادلة وأن الحكومتين عازمتان على إيجاد حل مقبول لكلا الجانبين. وقد أعد مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ورقة بشأن القضايا والخيارات في هذا الشأن.

٥- وقد تم تنظيم حلقة عمل في تموز/يوليه ٢٠٠٠ لأصحاب المصلحة في برنامج العمل دون الإقليمي، وذلك برعاية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ولجنة التعاون المشتركة بين النيجر ونيجيريا، من أجل استعراض واعتماد خطة استراتيجية لتنفيذ اتفاق مايدوغوري. واشترك في تمويل هذه الحلقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية. ونتيجة لهذه الحلقة، يجري إعداد اقتراح بشأن تقديم منحة من مرفق البيئة العالمية تخصص للتخطيط. وستشمل الخطة التي سيجري إعدادها أنشطة عابرة للحدود تحت رعاية لجنة التعاون المشتركة بين النيجر ونيجيريا، وكذلك الأنشطة التي ستكون مشمولة على المستوى المحلي كجزء من البرامج الجارية أو المخطط لها والتي يمونها المانحون على المستوى الميداني. ومن المتوقع أن تؤدي منحة التخطيط المقدمة من مرفق البيئة العالمية إلى صياغة مشروع كامل للمرفق للاشتراك في تمويل تنفيذ خطة استراتيجية للتنمية المستدامة للموارد الطبيعية (بما في ذلك المياه المشتركة) في المناطق عبر الحدود. وستستفيد هذه الخطة الاستراتيجية أيضا من مساهمات مختلف المانحين إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أي من خلال البرامج الخاصة بهم على المستوى الوطني. وسيكون هذا هو الحال فيما يتعلق بالبنك الدولي الذي سيوفر دعما مؤسسيا للجنة التعاون المشتركة بين النيجر ونيجيريا من خلال البرنامج الوطني لتنمية موارد نهر فاداما الجاري تقييمه حاليا.

(ب) مرتفعات فوتا - جالون: خطة عمل استراتيجية لإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

٦- في منتصف عام ١٩٩٩، عقد اجتماع على المستوى الوزاري في باماكو، مالي، ضم أصحاب المصلحة في منطقة فوتا - جالون وصدرت عنه قرارات هامة من بينها ما يلي:

- . منح مركز قانوني دولي لمرتفعات فوتا - جالون؛
- . وضع مشروع خطة استراتيجية للتنمية المستدامة لمرتفعات فوتا - جالون، في إطار خطة العمل دون الإقليمية لمكافحة التصحر في غرب ووسط أفريقيا؛
- . المشاركة المباشرة لمنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي ومؤسسات التمويل (الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي) كمتابعة للرعاية السياسية السابقة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية.
- ٧- وبمناسبة انعقاد الاجتماع الأول لرواد المواضيع في إطار برنامج العمل دون الإقليمي لغرب أفريقيا (نظم بتمويل من الآلية العالمية) أقيمت اتصالات مع مكتب التنسيق الدولي لبرنامج التنمية المتكامل لمرتفعات فوتا - جالون الذي ترعاه منظمة الوحدة الأفريقية. وفي وقت لاحق، طلب من الآلية العالمية رسمياً أن تساعد في تنسيق تعبئة المساعدة الدولية لصياغة اختصاصات خطة استراتيجية للتنمية المستدامة. وكانت هذه المرتفعات تواجه مشاكل من بينها إساءة استخدام الأرض، بما في ذلك الرعي المفرط وإزالة الأحراج والزراعة المفرطة وحرق الأدغال (لإنتاج خشب الوقود). وتستند الأهمية الاستراتيجية لهذه الخطة إلى التسليم بأن التنمية المستدامة لمرتفعات فوتا جالون، المعروفة أيضاً باسم "البرج المائي لغرب أفريقيا"، سيكون شرطاً مسبقاً للإدارة المستدامة لموارد أحواض الأنهار الستة التي تغطي ثمانية بلدان في المنطقة.
- ٨- وأدى تعاون الآلية العالمية مع الشركاء في التنمية إلى تنظيم حلقة عمل إقليمية لأصحاب المصلحة (لاي، غينيا) بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والآلية العالمية حيث تمت صياغة اختصاصات الخطة الاستراتيجية. وستمول عملية الصياغة بمنحة تخطيط من مرفق البيئة العالمية، إلى جانب تمويل مشترك ستقوم بتعبئته الآلية العالمية بحسب الولاية التي حصلت عليها الحكومات المشتركة. وتقوم الآلية العالمية حالياً بتشجيع سائر الشركاء في التنمية على القيام بدور نشط في هذه العملية (بما في ذلك أعضاء اللجنة التيسيرية التابعة للآلية العالمية مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهم من المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، مع مراعاة جملة أمور منها مصالحهم الحالية في حوضي نهرى السنغال والنيجر، وكذلك الاستثمارات الميدانية و/أو المساعدة التقنية في المشاريع القائمة في المنطقة والتي يقومون بتمويلها على المستوى القطري.

اتحاد المغرب العربي

- ٩- قدمت أمانة اتحاد المغرب العربي طلباً رسمياً إلى الآلية العالمية لدعم تنفيذ نظام المعلومات بشأن التصحر والبيئة الذي وضع بالتعاون مع مرصد الصحراء والساحل. ويتصل طلب الدعم هذا ببرنامج العمل دون الإقليمي

لاتحاد المغرب العربي الذي تتولى تنسيقه وحدة أنشئت ضمن أمانة اتحاد المغرب العربي بغرض تسهيل تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي. ومن أجل الاستجابة لهذا الطلب، يعتزم إيفاد بعثة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ لمناقشة مسألة الدعم الذي ستقدمه الآلية العالمية فيما يتصل بأنشطة أخرى جارية، وتحديد نهج الآلية العالمية إزاء دعم برنامج العمل دون الإقليمي على نحو شامل لا يقتصر على نظام المعلومات وحده. ويبيدي بنك التنمية الإسلامي اهتماما بدعم برنامج العمل دون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي.

آسيا

برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر في آسيا الوسطى

١٠- بمناسبة عقد اجتماع تشاور ضمن بلدان حوض بحر أرال (١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بيشكك، قيرغيزستان)، اتفق وزراء دول آسيا الوسطى على أن: "إعداد وتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ينبغي أن يعتبر جزءا لا يتجزأ من السياسات الوطنية لهذه البلدان في مجال التنمية المستدامة. وينبغي لإطار التعاون دون الإقليمي ألا يقتصر على برامج العمل الوطنية فحسب بل أن يشمل أيضا خطط العمل الأخرى في مجال تحسين حالة البيئة في حوض بحر أرال". ومن ثم ينبغي لبرنامج العمل دون الإقليمي أن يكون بمثابة أداة لمواءمة برامج العمل الوطنية وتكاملتها وزيادة فعاليتها.

١١- ومن الأمثلة عن الكيفية التي يمكن بها للآلية العالمية أن تعزز الشراكات والروابط بين برامج العمل الوطنية والمبادرات ذات الصلة على المستوى القطري، مثال العملية الجارية حاليا بهدف المواءمة بين برامج العمل الوطنية في كازاخستان وبرنامج العمل دون الإقليمي. ويمكن اعتبار برنامج العمل دون الإقليمي، بمثابة برنامج شامل يشكل مشروع إدارة النظام البيئي للأراضي الجافة في كازاخستان واحدا من مكوناته. وينبغي لهذا البرنامج أن يبي على المشاريع الوطنية التي تهدف إلى معالجة قضايا التصحر الحرجة على أساس كل بلد على حدة. وهذا من شأنه أن يوفر فرصا للبلدان المعنية لتقاسم الخبرات والتعلم من بعضها البعض ومن ثم فإنه سيعزز جهود بناء القدرات بين البلدان وسينشئ شبكة دينامية تزيد من قيمة كل نشاط وطني وتكملة بقدر أكبر.

١٢- وسيجري دعم هذه المبادرة من خلال المبادرة المشتركة لبنك التنمية الآسيوي، على نحو ما هو موصوف أدناه.

البرنامج الإقليمي للمساعدة التقنية لدعم البلدان الآسيوية - ترتيب شراكة مع بنك التنمية الآسيوي

١٣- خصصت الآلية العالمية مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي لدعم برجة الأعمال أو تنفيذ برامج العمل الوطنية في الهند وباكستان وجمهورية آسيا الوسطى والصين ومنغوليا وذلك كمساهمة في تمويل مشترك لمنحة شاملة من

بنك التنمية الآسيوي. ومن المتوقع أن يشترك في هذه المبادرة أيضا منظمات شريكة أخرى مثل المنظمات غير الحكومية، والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وكذلك شركاء ثنائيون آخرون لم يحددوا بعد. وقد جرى حوار إيجابي مع كل واحدة من المنظمات المذكورة أعلاه، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأراضي الجافة التابع للبنك الدولي.

١٤- وستكتمل منحة التخطيط للبرنامج الإقليمي للمساعدة التقنية الأنشطة الجارية لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال مجموعة من الأنشطة الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز قدرة مراكز التنسيق الوطنية المعنية باتفاقية مكافحة التصحر على استهلال وتنفيذ برامج العمل الوطنية فضلا عن إنشاء آليات لأصحاب المصلحة لدعم عمليات برجة العمل الوطني، وتعزيز الشراكات مع البلدان المتقدمة الأطراف في الاتفاقية وغيرها من المانحين لتمويل واحد أو أكثر من الأنشطة التالية:

. إعداد ورقات تتعلق بالاستراتيجيات/السياسات الإقليمية أو دون الإقليمية أو الوطنية لمعالجة القضايا التي حددت في حلقة العمل الإقليمية، وتعزيز برجة العمل الوطني؛

. تنظيم محافل وطنية و/أو دون إقليمية بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تجمع بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛

. تحديد مفاهيم الاستثمار والمساعدة التقنية وبناء القدرات للحصول على تمويل من جانب البلدان الأطراف المتقدمة والمانحين المتعددي الأطراف، بما في ذلك بمرفق البيئة العالمية، وآلية التنمية النظيفة.

١٥- وستشمل النتائج الرئيسية لذلك عمليات برجة للعمل الوطني في البلدان المشتركة وبرنامجا للحوار في مجال السياسة العامة بشأن إدارة الأراضي الجافة، ومجموعة مفاهيم بشأن الاستثمار وبناء القدرات للنظر فيها من جانب مرفق البيئة العالمية (في إطار ترتيب الشراكة بين بنك التنمية الآسيوي ومرفق البيئة العالمية) وبنك التنمية الآسيوي ومانحين آخرين.

١٦- وستستهل مبادرة البرنامج الإقليمي للمساعدة التقنية في حلقة العمل الإقليمية لمراكز التنسيق الوطنية المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي ستعقد في بانكوك. وسيلي ذلك العمل مع البلدان بصفة فردية وجماعية لوضع مبادئ توجيهية واستراتيجيات تستند إلى المواضيع ذات الأولوية التي تحدد حلقة العمل.

برنامج العمل دون الإقليمي لغرب آسيا

١٧- إن الجهود الرامية إلى معالجة آثار تحديات مكافحة التصحر تقتضي تعاوننا وثيقا بين البلدان الأعضاء في غربي آسيا، من خلال إطار عمل متماسك. ولقد اعتمدت وثيقة برنامج العمل دون الإقليمي التي قدمتها الآلية العالمية إلى البلدان الأعضاء في هذه المنطقة الفرعية أثناء اجتماع دبي المعقود في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وذلك باعتبارها إطارا للعمل متفقا عليه وأداة ملائمة لتوجيه موارد المانحين لتكملة الجهود الوطنية. واشترك كل من الآلية العالمية وبنك التنمية الإسلامي، بالتشاور مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في دعم إعداد برنامج العمل دون الإقليمي وعملياته. ومن المتوقع لبرنامج العمل دون الإقليمي أن يزيد من قيمة برامج العمل الوطنية وأن يعزز التعاون الإقليمي للاستفادة من أوجه التآزر بين مختلف القدرات المؤسسية في المنطقة.

١٨- وتتخذ الآلية العالمية عددا من الخطوات لإنشاء الهياكل المؤسسية التي ستدير البرنامج، بما في ذلك استكمال الترتيبات لاختيار المؤسسة التي ستستضيف وحدة التنسيق الإقليمية، وإنشاء لجنة إدارة برنامج العمل دون الإقليمي ثم القيام رسميا بتسليم البلدان الأعضاء المسؤولية الكاملة عن برنامج العمل دون الإقليمي.

١٩- وفي أعقاب مناقشات عديدة مع مختلف مؤسسات التمويل الإقليمية وإيفاد بعثات إليها، دعيت الآلية العالمية مع هيئات أخرى إلى تقديم هذا البرنامج في الاجتماع التنسيقي لمؤسسات التمويل العربية الذي عقد في مقر صندوق الأوبك في فيينا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٠- وتجدر الإشارة إلى أن شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تنظر حاليا في دعم هذا البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت الآلية العالمية مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي لدعم البدء في تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي.

الشبكات الإقليمية المعنية بمواضيع محددة

٢١- إن الآلية العالمية ملتزمة بدعم تطوير ثلاثة شبكات على امتداد آسيا معنية بمواضيع رصد التصحر، والحراثة الزراعية، وإدارة المراعي، على التوالي. وقد خصص لها مبلغ إجمالي قدره ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي.

أمريكا اللاتينية والكاربي

مواءمة السياسات العامة التي تؤثر على إدارة الموارد الطبيعية (أمريكا اللاتينية والكاربي)/برنامج العمل دون الإقليمي

٢٢- في الاجتماع الإقليمي الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في هافانا في عام ١٩٩٧، حددت بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي الأطراف في الاتفاقية السياسة البيئية فيما يتعلق بالتنمية الريفية، والبيئة، والأمن الغذائي، وحياسة الأرض، وتخفيف حدة الفقر، إلخ، كعوامل لها آثار مباشرة وغير مباشرة على إدارة الأراضي والتصحر.

٢٣- وبناء عليه، قررت بلدان أمريكا اللاتينية الأطراف وضع اقتراح مشروع بعنوان "مواءمة السياسات العامة" من أجل معالجة هذه القضايا. وتمت صياغة هذا الاقتراح بدعم من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأقره الاجتماع الإقليمي الخامس الذي عقد في ليما في عام ١٩٩٨.

٢٤- وعلى أساس هذا الاقتراح، وافقت بعض المنظمات الدولية ومن بينها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية، والآلية العالمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على الاشتراك في جهد مؤسسي مشترك يرمي إلى توفير الموارد التقنية والمالية لتنفيذ هذا المشروع، وأعربت ستة من البلدان الأعضاء عن التزامها السياسي والتقني بدعم إعداد وتنفيذه.

٢٥- ولهذا الغاية، يجري إعداد تقييم أولي على المستوى الوطني في إطار البرنامج، بدعم مالي قدره ٣٠٠ ٧٥ دولار أمريكي من الآلية العالمية مخصص لأغراض التنسيق. وقد لعبت الآلية العالمية دورا حاسما في بناء الشراكة المؤسسية وفي تعزيز الشراكة المالية من أجل التمويل المشترك لهذا البرنامج. وهكذا فإن البلدان المشاركة في هذه العملية هي: شيلي والمكسيك وبيرو وبربادوس والجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا. أما المؤسسات التي تدعم هذه المبادرة ماليا فهي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والآلية العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ووحدة التنسيق الإقليمي التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويدل الطلب الرسمي المقدم من البلدان الأطراف المشاركة باعتبارها موضع دراسات حالات على المكانة البارزة لهذا البرنامج على نحو ما يتبدى في الترتيبات السياسية والمؤسسية القائمة فعلا.

برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة إل غران تشاكو

٢٦- إن النهج دون الإقليمي إزاء الإدارة المستدامة لمنطقة إل غران تشاكو بوصفها تمثل نظاما بيئيا عابرا للحدود قد نشأ عن عملية مشاورات طويلة شملت البلدان الثلاثة المعنية، أي الأرجنتين وبوليفيا وباراغواي. كما أن البرنامج دون الإقليمي لمنطقة إل غران تشاكو قد حدد القضايا التقنية والاجتماعية - الاقتصادية التي يتعين معالجتها من خلال هذا الجهد الدولي، والترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذها.

٢٧- وقد دعت وزارة التنمية الاجتماعية والبيئة في الأرجنتين، بوصفها هيئة التنسيق لهذا البرنامج، الآلية العالمية للعمل كشريك رئيسي في هذه العملية. وستدعم الآلية العالمية هذا الجهد دون الإقليمي بمخصص أولي قدره ٥٠.٠٠٠ دولار من حساب الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وكمتابعة لعملية تقييم الأولويات التي نشأت عن اجتماع سانتياغو دل استيرو الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٠، ستؤدي مساهمة الآلية العالمية إلى تيسير عملية الصياغة. وستساعد على تحديد فجوات التمويل على المدى المتوسط والطويل، وستحدد في الوقت المناسب فرص التمويل المشترك المتاحة لدعم الاستثمار في المجالات المحددة ذات الأولوية، بما في ذلك الشراكة مع أمانة مرفق البيئة العالمية من خلال الترابط بين موضوعي تدهور الأراضي وحفظ التنوع البيئي، ضمن جملة أمور.

٢٨- كما أن التعاون الأفقي بين المؤسسات الإقليمية والوطنية والمنظمات غير الحكومية من خلال هذا البرنامج دون الإقليمي سيسهل أيضا نقل المعارف والخبرات من خلال قنوات منها الآلية العالمية ومبادرة البرامج المجتمعية للتبادل والتدريب التي تدعمها الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر.

برنامج جزيرة إسبانيولا العابر للحدود

٢٩- إن مشاكل الفقر، بما في ذلك عدم كفاية إمكانيات الوصول إلى الهياكل الأساسية والخدمات وموارد الأراضي، وتدهور النظم البيئية العابرة للحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، قد تفاقمت بسبب عملية الهجرة المكثفة في منطقة الحدود مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية. ولذلك اتخذت حكومتا البلدين تدابير ملموسة لإرساء الأساس لتعاون متكامل يعود عليهما بمنفعة متبادلة بشأن قضايا تدهور الأراضي وعملية التصحر على المديين المتوسط والطويل.

٣٠- وقد استجابت الآلية العالمية فعلا لهذا الطلب بتخصيص مبلغ قدره ٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي لإعداد خطة تستند إلى المجالات ذات الأولوية فيما يتصل بالقضايا التقنية والاجتماعية - الاقتصادية التي يمكن أن تتيح فرصا جديدة لكلا البلدين. وستكون هذه المبادرة متصلة بالبداية في برنامج العمل الوطني في هايتي الذي خصصت له

الآلية العالمية مبلغ ٨٠.٠٠٠ دولار أمريكي، وبمواومة العمل في مجال السياسات العامة في المنطقة، وستشمل الجمهورية الدومينيكية كشريك.

٣١- ويمثل دعم الآلية العالمية لهذا الطلب جهدا في مجال التعاون الأساسي تجري في إطاره معالجة عملية التصحر معالجة صريحة. ويوفر البرنامج الشامل لدعم صياغة أنشطة الحكومتين العابرة للحدود إمكانية للتحديد المتكامل لممارسات استخدام الأرض التي يمكن أن تخفف من الضغوط على الموارد الطبيعية. ومن المتصور أن إطار العمل المشترك لهذين البلدين لن يكون من شأنه تحسين الترتيبات المؤسسية الحالية فحسب، بل إنه سيعزز القدرات التقنية أيضا.

٣٢- وستؤدي الشراكة مع عدد من المؤسسات الحكومية في كلا البلدين، ومع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية المعنية، إلى تعزيز عملية التنفيذ التي قد يكون فيها لإمكانات تبادل المعلومات والمعارف التقليدية والتكنولوجيات الأساسية فائدة لجميع الجهات المعنية. والنتيجة العملية لهذا المشروع ستكون خطة عمل بالإضافة إلى إرساء إطار مؤسسي موحد لضمان تنفيذها، بما في ذلك الروابط بالمجالات المحورية لمرق البيئة العالمية مثل حفظ التنوع الأحيائي. وقد وقعت الحكومتان اتفاقا، ويجري التعاون مع مختلف الوكالات على امتداد الشريط الحدودي. ومن شأن التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيما يخص الأنشطة الجارية في المناطق المجاورة للشريط الحدودي وعمل منظمة الأغذية والزراعة في كلا البلدين أن يفضيا إلى تحسين إمكانات إقامة الشراكات.

تشغيل نظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي (فيلد)/الشبكة الإقليمية للمعلومات الخاصة بالتصحر والجفاف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ديسلاك).

٣٣- في الاجتماع الإقليمي الثالث لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي عقد في هافانا بكوبا، أعربت مراكز التنسيق المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي عن الحاجة إلى إعداد نظام معلومات يستخدم لدعم تنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ونوقش مشروع لإنشاء شبكة معلومات إقليمية تعرف باسم الشبكة الإقليمية للمعلومات الخاصة بالتصحر والجفاف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ديسلاك) واعتمد هذا المشروع في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٨ في الاجتماع الإقليمي الرابع لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي عقد في أنتيغوا وبربودا.

٣٤- ويتمثل برنامج (ديسلاك) في الربط بين الشبكات القائمة وقواعد البيانات المتاحة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وإدماجها مع مصادر المعلومات العالمية، بهدف توحيد جميع البيانات ذات الصلة وتحليلها وتبادلها وضمان رصد مناطق تدهور الأراضي رسدا منهجيا. ويتوخى البرنامج أيضا توزيع المعلومات

الإحصائية والبيانية، وكذلك الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة، مما ييسر صياغة وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وبرامج حفظ الموارد الطبيعية.

٣٥- ولقد عرض مشروع برنامج "ديسلاك" على الآلية العالمية خلال اجتماع العمل بشأن صياغة التقارير الوطنية المعقود في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويحتاج البرنامج إلى دعم تقني ومالي، بالرغم من تنفيذ عدد من الأنشطة، من بينها:

- . إنشاء الوصلة المركزية الإقليمية لشبكة "ديسلاك" ضمن وحدة التنسيق الإقليمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المكسيك؛
- . إعداد وتوقيع مذكرة تفاهم بين وحدة التنسيق الإقليمي والبلدان الـ ١٥ التي أعربت عن اهتمامها بإنشاء مثل هذه الوصلات الوطنية؛
- . إجراء تقييم أولي للقدرات التقنية والمؤسسية الحالية للبلدان؛
- . تحرير ونشر المنشورات الإقليمية.

٣٦- ونظرا لتشابه برنامج "ديسلاك" وتكامله من حيث نطاقه وأهدافه مع نطاق وأهداف نظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي (فيلد) ومن أجل اغتنام هذه الفرصة للبناء على مواطن القوة والتجارب ذات الصلة، دعت الآلية العالمية وحدة التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي المعنية باتفاقية مكافحة التصحر إلى الاشتراك في حلقة العمل بشأن نظام معلومات الآلية العالمية التي عقدت في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٣٧- ونتيجة لحلقة العمل هذه، تقرر أن تقوم الآلية العالمية ومركز الإعلام الزراعي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بمساعدة وحدة التنسيق الإقليمي في تطوير شبكة "ديسلاك" وفقا للتكنولوجيا والتصميم المستخدمين في نظام "فيلد" وتسهيل نشر شبكة ديسلاك/فيلد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت وحدة التنسيق الإقليمي التعاون مع الآلية العالمية في اختبار تصميم شبكة "فيلد"، وجمع وتجميع البيانات ذات الصلة (مثل الاحتياجات المالية، والتمويل الوطني، والمشاريع، والدروس المستفادة، إلخ) وفقا لمواصفات شبكة "فيلد"، وتعزيز الوعي بالمبادرة المشتركة ووضوحها.

٣٨- وكمتابعة لهذه المبادرة، أرسل المركز العالمي للإعلام الزراعي/منظمة الأغذية والزراعة أخصائيين في تكنولوجيا المعلومات إلى المكسيك في منتصف آب/أغسطس لتقييم القدرات التقنية الحالية واستراتيجية نشر البيانات، وتحديد المتطلبات من الموارد، واقتراح تصور للتنفيذ على مراحل، لتزويد وحدة التنسيق الإقليمي بمنهاج

يحاكي برنامج "فيلد" في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية. واتخذت الآلية العالمية الخطوات اللازمة لتعزيز تنفيذ شبكة "ديسلاك" باعتباره من الأولويات الإقليمية، ولهذا الغرض تعاقدت مع خبير استشاري لإجراء تقييم للاحتياجات للقدرات اللازمة يشمل المنطقة بأسرها. وسترسي النتائج التي ستسفر عنها هذه البعثات الأسس للمناقشات مع الأطراف في حلقة العمل الإقليمية بشأن تعبئة الموارد، التي ستعقد في السلفادور في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠.

المرفق الثالث

تنفيذ نظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي "فيلد"

١- عقدت الآلية العالمية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ مشاورات مع الجهات المعنية بغية جمع البيانات عن متطلباتها من حيث النطاق المتوقع لقاعدة بيانات بشأن الموارد المالية المتاحة لتنفيذ الاتفاقية ومن حيث أهداف قاعدة البيانات هذه ووظائفها. وتعكس المتطلبات الوظيفية المجمعة التي نجمت عن مرحلة المشاورات هذه الحاجة إلى نظام معلومات شامل يمكن فيه لأصحاب البيانات تبادل وتقاسم المعارف ذات الصلة بطريقة منهجية. كما أتاحت هذه المشاورات تحديد المصطلحات المشتركة التي ينبغي استخدامها لتصنيف فئات ومكونات البرامج.

٢- وبدأت مرحلة التنفيذ التقني (المرحلة ٢) لهذا النظام في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وتمثل النشاط الأول الذي نفذ كجزء من المرحلة ٢ في تحديد ترتيبات الشراكة بين الآلية العالمية، والمركز العالمي للإعلام الزراعي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، وشعبة أنظمة إدارة المعلومات التابعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهي تشمل تصميم وإنشاء النظام على أساس تقاسم التكلفة. وتجري عملية التنفيذ على قدم وساق، وكانت أول نتيجة ملموسة لهذه الشراكة التقنية هي إنشاء نظام "مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي" (فيلد) في تموز/يوليه ٢٠٠٠. ويمكن الوصول إلى هذا النموذج من خلال موقع الآلية العالمية على شبكة "ويب".

٣- ويتمثل أحد الأنشطة الهامة الأخرى في مشاريع نموذجية مع مؤسسات ومنظمات تمثل جزءاً من مجتمعي المانحين والمتلقين. وأهداف هذه الأنشطة النموذجية هي اختبار النظام، والتحقق من فاعليته الوظيفية، وجمع البيانات ذات الصلة وتسجيلها إلكترونياً، وتحديد إجراءات تقاسم المعارف. ويمكن، كجزء من هذه الأنشطة النموذجية، استحداث بعض الأدوات للمساعدة في عمليات استخراج وجمع البيانات من قواعد البيانات القائمة و/أو لجعل هذه العمليات تتم بطريقة آلية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، استهلت أنشطة نموذجية مع الاتحاد الأوروبي، ومع الإدارة العامة للتعاون الدولي في بلجيكا، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشمل التعاون مع هذه اللجنة الأخيرة استكمال الدراسة النموذجية بشأن "المعونة الموجهة نحو تحقيق أهداف اتفاقيات ريو" التي سلطت الضوء على نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية في المعونة ذات الصلة بالتصحر واتجاه هذه المساعدة وتركيزها القطاعي.

٤- وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، عقدت الآلية العالمية حلقة عمل في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما، بشأن نظام معلومات الآلية العالمية وجمعت حلقة العمل هذه بين البلدان "الشريكة في نظام فيلد" والمؤسسات المشتركة في الأنشطة النموذجية، بهدف التحقق من الفاعلية الوظيفية لنموذج نظام "فيلد"، وتقاسم الخبرات بشأن

منهجيات جمع البيانات، وتحديد فرص للتعاون، وتخطيط الأنشطة النموذجية المقبلة. وكمتابعة لحلقة العمل هذه، أعربت المنظمات التالية عن اهتمامها بمواصلة التعاون مع الآلية العالمية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والمفوضية الأوروبية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والإدارة العامة للتعاون الدولي في بلجيكا، ووحدة التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن اتفاقية مكافحة التصحر، والصين ومالي.

٥- وبعد أن تستكمل المشاريع النموذجية، ستنفذ الأنشطة ذات الصلة بجمع البيانات ونشرها بصفة مستمرة أو منتظمة على أساس الإجراءات المحددة في المرحلة ٢. وهناك أنشطة أخرى مثل الأنشطة ذات الصلة بالصيانة التقنية للنظام واستحداث أشكال جديدة أو نشر مواد جديدة، ستنفذ على أساس محدد أو مخصص. وسيحدد التطور المقبل لهذا النظام بوجه خاص من خلال ما يقدمه المستخدمون النهائيون لهذا النظام من معلومات تتصل باستخدامهم للنظام فضلا عن تحديد احتياجاتهم، وسيتيح هذا النظام تحقيق تقدم في العمل من خلال عمليات تطوير إضافية تؤدي تدريجيا إلى إدماج طلبات الجهات ذات المصلحة في النماذج التالية للنظام.

٦- وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ستركز الآلية العالمية جهودها على تحديد قائمة جرد أولية لمصادر وقنوات التمويل ذات الصلة المتاحة لتنفيذ الاتفاقية، حسبما هو مطلوب في المقرر ٩/م أ-٣، الفقرة ١٠. ولهذا الغرض، ستطلب الآلية العالمية مدخلات من أعضاء اللجنة التيسيرية وغيرهم من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، وستستخرج البيانات ذات الصلة من قواعد البيانات العامة، وستجمع معلومات عامة عن المانحين، وستجري دراسات لحالات، تقدم إلى حلقات العمل دون الإقليمية بشأن النهج المتبعة تجاه تعبئة الموارد، التي ستنظمها الآلية العالمية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

المرفق الرابع

الأنشطة التمكينية

البرنامج المجتمعي للتبادل والتدريب - الأنشطة التمكينية التي تضطلع بها الآلية العالمية/الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر لأغراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

١- في حين يشتمل عدد من المشاريع التي يمولها المانحون على التبادل والتدريب على مستوى المجتمعات المحلية، فإن نطاق هذه التبادلات يقتصر عادة على "حافطة" مشاريع المانحين المعنيين. وفي نفس الوقت، لا توجد آلية منهجية لإشراك المجتمعات المحلية التي تتوفر لديها معارف تقليدية يمكن تقاسمها ولكنها تظل مستبعدة من برامج التنمية.

٢- واعترافاً بالأولوية الممنوحة لبناء القدرات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والحاجة إلى وضع الأساس اللازم للاستثمارات المقبلة، فإن الغرض من البرنامج المجتمعي المقترح للتبادل والتدريب هو تشجيع الحوار المنتظم وتبادل الخبرات بين مستخدمي الموارد الطبيعية كأساس لبناء شراكة بين المجتمعات المحلية والحكومية (المركزية أو المحلية) وغيرها من الشركاء، بما في ذلك المانحون والمنظمات غير الحكومية.

٣- ولهذا الغاية، وكمتابعة للمشاورات مع الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر، ومراكز التنسيق المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستوى القطري، والمؤسسات المتخصصة، تقوم الآلية العالمية وشركاؤها بدعم البرنامج المجتمعي للتبادل والتدريب. وقد أسهمت الآلية العالمية بموارد محفزة (من الناحية المالية والمفاهيمية) لتسهيل إعداد وتنفيذ البرنامج. وهو مصمم كمبادرة لبناء القدرات على المستوى الشعبي، ومن المتوقع أن يعزز الطاقة الاستيعابية على المستوى المحلي. كما أنه سيرسي الأساس لاستثمار المزيد من الموارد التي يقدمها المانحون المحليون والخارجيون دعماً لأهداف برامج العمل الوطنية.

٤- وسينفذ البرنامج على أساس لا مركزي، بينما يوفر إطاراً شاملاً للإحصاب المتبادل بين المشاريع والبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الحكومية. ويتوخى البرنامج أيضاً إدراج مجالات تركزت حالياً خارج نطاق برامج التنمية. وأخيراً، ستنفذ ترتيبات تعاونية فيما يتعلق بإدارة المعارف ونشر أفضل الممارسات على نطاق واسع من خلال اتفاقات الشراكة بين شبكات المعارف الحالية والمقبلة.

٥- وبعد مناقشات لاحقة مع ممثلي الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر وهيئات التنسيق الوطنية والمانحين، تم إعداد ورقة إطارية وفقاً للخطوط المشار إليها أعلاه ونوقشت هذه الورقة في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف. وأعرب عدد من الحكومات والشركاء في التنمية عن اهتمامهم بالتعاون مع هذه المبادرة، ومن

بينهم البنك الدولي (الذي يشترك فعلا في تمويل مشروع مع الآلية العالمية)، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة أمستردام الحرة. كما وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تقديم مجموعة من المنح بمبلغ إجمالي قدره ٤٢٠.٠٠٠ دولار أمريكي تخصص لدعم المنظمات الأعضاء في الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر في خمس مناطق (غرب أفريقيا، المغرب، شرق وجنوب أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية)، من أجل أنشطة التبادل والتدريب المتصلة بالبرامج التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في هذه المناطق. وسيكمل هذا المبلغ المخصص الأولي الذي قرره الآلية العالمية لهذا البرنامج والذي يعادل ٥٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي، إلى جانب مساهمة أخرى موازية من الشركاء المذكورين أعلاه وغيرهم من الشركاء الذين سيحددون في المستقبل.

٦- والمشروع الأول في إطار هذه المبادرة هو مشروع دعم منطقة سويد بوكفلد المحلية في إقليم الكاب الشمالي، الذي يجري تنفيذه حاليا في جنوب أفريقيا. ويهدف المشروع إلى تحسين حياة أسر المزارعين الفقراء في هذه المنطقة من خلال تعزيز الشراكات لغرض استخدام الموارد الطبيعية والثقافية استخداما مستداما. قد اشترك في تمويل هذا المشروع مركز المعرفة والتعلم التابع للبنك الدولي وذلك بمبلغ قدره ٣٣.١٠٠ دولار أمريكي.

٧- وهناك مشاريع أخرى مقدمة من منظمات غير حكومية وجهت من خلال الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر وتم، في حالات قليلة منها، بحثها مع الآلية العالمية مباشرة.

٨- وهناك مشاريع عديدة أخرى في مناطق أخرى، أصبحت جاهزة لمناقشتها بالتفصيل. وهي كما يلي:

(أ) الهند: بناء القدرات ونشر التكنولوجيا المحلية في المجتمعات المحلية

٩- إن الهدف الإجمالي لهذا المشروع هو تعزيز استراتيجيات التغلب على المشاكل في المجتمعات المحلية وأنظمة إدارة الموارد في هذه المناطق وتعزيز قدرتها على التكيف، مما يفضي إلى تعزيز نظم معيشتها من خلال تبادل المعارف. أما الأهداف المحددة لهذا المشروع فهي كما يلي:

- . تعزيز التعلم وبناء القدرات في المجتمعات المحلية؛
- . تعزيز المعرفة المحلية فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الأزمات بطريقة إيجابية؛
- . زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيات المحلية التي يمكن تكرارها في المجتمعات المحلية عبر حدود البلد.

١٠- أما المنظمة غير الحكومية مقدمة الطلب فهي منظمة "الشباب من أجل العمل" (YFA)، وهي منظمة تنمية مهنية تعمل مع المجتمعات المحلية في مجالات تنمية الموارد البشرية وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية، مع التركيز بوجه خاص على التنوع الأحيائي الزراعي. ومعظم برامجها قد خططت ونفذت من خلال شبكة المؤسسات المحلية المعروفة باسم "سانغاس".

(ب) باكستان: المشاركة في حفظ الأحياء البرية ومكافحة تدهور الأراضي في منطقة تارباركر

١١- إن الهدف الإجمالي لهذا المشروع الذي استهله مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو تعزيز المشاركة في حفظ التنوع البيئي ومكافحة تدهور الأراضي في منطقة تارباركر. ويرمي المشروع إلى استحداث نماذج للإدارة القائمة على المشاركة والاستخدام المستدام للموارد في منطقة من مناطق باكستان يتسم فيها النظام البيئي بضعف شديد. وسيحقق المشروع أهدافه من خلال معالجة ثلاثة جوانب مترابطة هي: حفظ التنوع الأحيائي وإعادة التوازن البيئي؛ ومعالجة مشكلتي تدهور الأراضي والجفاف؛ وتوفير حوافز للتنمية المستدامة من أجل تحقيق التنمية المحلية.

١٢- والناتج المتوقع لهذا المشروع هي كما يلي:

- . تنفيذ برنامج تعاوني وفعال يقوم على مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الحياة البرية في تارباركر ويوفر نموذجاً يمكن تطبيقه في مناطق أخرى من البلد؛
- . الحد من عمليات الصيد غير المشروع من خلال الإدارة القائمة على مشاركة المجتمع المحلي، والدفاع عن الحياة البرية، وتعبئة جهود المجتمع المحلي، واتخاذ التدابير القانونية؛
- . الأخذ باستراتيجيات وطرائق تطبيقية لحفظ التنوع الأحيائي تضمن توازن النظام البيئي، وتعزيز حفظ المراعي، والحد من تدهور الأراضي، والمساعدة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية؛
- . تحديد الموارد النباتية والمائية على نحو مستدام، وإعادة التشجير، وتنمية المنتجات الطبيعية من أجل حفظ التنوع البيولوجي في منطقة المشروع، ووقف عملية تدهور الأراضي؛
- . وضع برامج لإدارة الجفاف على المدى الطويل من خلال التنمية المجتمعية وتطوير الهياكل الأساسية.

١٣- والمنظمة غير الحكومية مقدمة الطلب هي "منظمة سكوب" (SCOPE) التي أنشئت في عام ١٩٨٨ ومقرها في كراتشي. وتشمل ولايتها حماية البيئة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من خلال عمليات الربط الشبكي، والدفاع عن البيئة، وبناء القدرات، والبحث، وتنظيم المجتمعات المحلية، والعمل القانوني لتحقيق الاستمرار الذاتي.

(ج) بيرو: تبادل الخبرات وإمكانيات استخدام تكنولوجيا الحبوب النباتية في إنتاج البطاطس

١٤- ورد طلب من المركز البرواني للخدمات (CEPESER) وهو منظمة غير حكومية، مقدم في إطار البرنامج المجتمعي للتبادل والتدريب التابع للآلية العالمية. ويتعلق هذا الطلب بتمويل حلقة عمل للتدريب على كيفية استخدام هذه التكنولوجيا وتطبيقها من قبل رابطات صغار المزارعين باعتبار أن ذلك يتيح الفرص لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف الفقر الريفي في الأراضي شبه القاحلة في سيرا دي بيورا.

(د) الأرجنتين: مقترحات بشأن التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية

١٥- ورد طلب آخر للاستفادة من دعم الآلية العالمية للمنظمات غير الحكومية المحلية قدمته منظمة "لوس الغاروبوس" (الرابطة المدنية من أجل التنمية المستدامة) فيما يتصل بعدد من المشاريع. وتتعلق ثلاثة من المشاريع ببرنامج "PUNA Argentina" (سلتا، خوغي، كاتامركا). وتركز هذه البرامج على التثقيف البيئي وبناء القدرة المؤسسية للأعضاء في الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر، ومبادرات تتعلق بالحراثة في إقليم مندوزا، ومبادرات مع صغار المنتجين من السكان الأصليين في المناطق الريفية.

المبادرة المتكاملة بشأن الأراضي والمياه

١٦- خلال هذا العام، استهل الرؤساء التنفيذيون لأمانة مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبادرة المتكاملة بشأن الأراضي والمياه لمواجهة الحالة الخطيرة في أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بموارد الأراضي والمياه. ونظرا لصلة هذه المبادرة بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فإن الآلية العالمية ما برحت تشارك في مناقشات بشأن تطويرها. كما اتفق على أن تستخدم حلقات العمل التي تنظمها الآلية العالمية (انظر أدناه) لمناقشة المبادرة مع المنظمات الإقليمية الأفريقية وكذلك مع فرادى الحكومات. وفضلا عن ذلك، يجري النظر جديا في إدراج المبادرات ذات الصلة بالمياه في إطار برنامج العمل دون الإقليمي لغرب أفريقيا كمواقع نموذجية للمبادرة المتكاملة بشأن الأراضي والمياه. وتعمل الآلية العالمية على نحو وثيق مع أمانة مرفق البيئة العالمية والوكالات المنفذة فيما يتصل بهذه المبادرة على أساس تفاهم على أن المبادرة تتسم بأهمية كبيرة جدا بالنسبة للاتفاقية.

المبادرة المتعلقة بخصوبة التربة

١٧- وهناك تطور آخر يتصل بمجموعة المبادرات الاستراتيجية وهو يتمثل في التعاون بين الآلية العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن المبادرة المتعلقة بخصوبة التربة. والأساس المنطقي الذي يقوم عليه التعاون، في هذه الحالة أيضاً، هو دعم تنفيذ الاتفاقية بربطها بمبادرات تكون وثيقة الصلة بمكافحة التصحر. وعلى هذا الأساس، اتفق على مع البنك الدولي على السعي إلى مواءمة المبادرة المتعلقة بخصوبة التربة مع برامج العمل التي بدأ تنفيذها في بوركينافاسو والسنغال (انظر الفرعين المنفصلين في المرفق الأول). وتتعاون الآلية العالمية أيضاً مع البنك الدولي من أجل إنشاء صندوق خاص ضمن البنك يتيح متابعة تنفيذ المبادرة المتعلقة بخصوبة التربة على نحو أكثر نشاطاً، لا سيما في أفريقيا. وفي هذه الحالة، تحث الآلية العالمية المانحين على أن يدعموا المبادرة مباشرة من خلال البنك بوصفه المدير الرئيسي للمبادرة.

حلقات العمل الإقليمية

١٨- ستضم هذه الاجتماعات، التي تنتظم تحت رعاية المنظمات دون الإقليمية، مراكز التنسيق المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستويات الوطنية ودون الإقليمية، وممثلي الشركاء في التنمية. وستشمل جداول أعمال هذه الاجتماعات، جملة مواضيع تناقش في شكل عروض و/أو في جلسات لطرح الأفكار أو المقترحات بحثاً عن حلول. ومن هذه المواضيع:

- . مجالات الأولوية في برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية وحالة التنفيذ؛
- . أوجه التآزر بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتفاقيات البيئية الأخرى (التنوع الأحيائي، تغير المناخ، اتفاقية رامسار، الخ)؛
- . العلاقة بين تدهور الأراضي والمجالات المحورية لمرفق البيئة العالمية (التنوع الأحيائي، تغير المناخ، المياه الدولية)؛
- . تحديد أدوات التمويل والإجراءات ذات الصلة لتعبئة الموارد في إطار الاتفاقيات البيئية والتي يمكن أن تفيد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛
- . إطار التدخل والاتجاهات الاستراتيجية للتدخلات ذات الصلة من جانب الشركاء في التنمية، بما في ذلك المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الخاصة؛

- . الدروس المستفادة المتصلة ببرامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية؛
- . تحديد أدوات التمويل المتاحة (القروض، المنح) ومصادر المساعدة التقنية ذات الصلة بهذه الأطر؛
- . العلاقة بين برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية والاستراتيجيات الحكومية في القطاعات ذات الصلة (الزراعة، المياه، تربية الماشية، الحراثة، التنمية الريفية، الخ) أو الاستراتيجيات الوطنية للحكومات (التنمية المستدامة، تخفيف الفقر، الخ) والآثار على عمليات التخطيط القطاعي والوطني، ووضع ميزانية الموارد المحلية، والتفاوض على المساعدة الخارجية، بما في ذلك القروض والمنح وتخفيف الديون؛
- . الروابط بين برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية وأطر عمل المانحين وبرامج المساعدة وفرص استخدام الموارد المالية ذات الصلة؛
- . الأساس المنطقي الذي يستند إليه استثمار القطاع الخاص في مجال الإدارة البيئية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وآثار هذا الاستثمار وأمثلة عنه، والصلات المحتملة بين أنشطة القطاع الخاص وتمويل وتنفيذ برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية؛
- . آثار الاعتبارات الواردة أعلاه على نطاق وطرائق تنفيذ الاستراتيجية المتطورة للآلية العالمية في مجال الاتصالات.

١٩- ولئن كانت هذه الاجتماعات لا تمثل محفلا لتقديم تعهدات مالية فورية، فمن المتوقع منها أن تتيح رسم خرائط محددة لمسارات العمل في كل واحد من هذه الاجتماعات، بما في ذلك تقديم أفكار حول مشاريع محتملة تجري بلورتها على المستويات الوطنية ودون الإقليمية، وعقد مشاورات تقنية أو مشاورات في مجال السياسات العامة على المستوى القطري، والإعلان عن مجالات الاهتمام من جانب وكالات التعاون التقني أو المالي لتقديم مساعدات في مجالات عمل محددة، فضلا عن وضع جدول زمني إرشادي لأنشطة المتابعة.

مقايضة الديون

٢٠- قدمت الآلية العالمية في تقريرها إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عرضا موجزا لإمكانية مقايضة الديون بهدف الإفراج عن موارد إضافية لمكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استخدام الموارد على نحو مستدام. ونظرا للتأييد العام الذي أعرب عنه لاشتراك الآلية العالمية في هذه العملية، فقد اتخذت خطوات لهذه الغاية أثناء عام ٢٠٠٠ من خلال الانضمام إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في إنشاء فريق عمل لتحليل امكانيات مقايضة الديون، والاتصال بالدائنين المحتملين، وإقامة حوار مع البلدان المدينة المؤهلة

للاستفادة من هذه العملية. ومع مراعاة الجهود الجارية من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن هذه المبادرة موجهة نحو البلدان الأدنى دخلا من بين البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الشديدة المديونية التي يرتفع فيها معدل تفشي الفقر.

٢١- وكانت حكومة إيطاليا أول حكومة بلد دائن يستجيب لهذه المبادرة. وهناك حاليا أربعة بلدان مدينة، اختيرت بالاتفاق مع إيطاليا، أعربت عن اهتمام كبير في تحويل ديونها غير التجارية المستحق لإيطاليا (في إطار المساعدة الانمائية الرسمية) إلى موارد محلية لتمويل مشاريع التنمية الريفية في المناطق البيئية الهشة. وسيكون الهدف النهائي هو تعزيز الزراعة المستدامة، ومكافحة تدهور الموارد، وتعزيز الأمن الغذائي للفقراء في المناطق الريفية. ويتجاوز الحجم المقدر لمجموع الديون المعنية ٠,٥ مليار دولار أمريكي. إلا أن المبلغ الفعلي الذي سيفرج عنه سيتوقف على مقاييس مختلفة منها:

. نسبة الدين الذي سيتفق على مقايضته؛

. صافي القيمة الحالية لهذا الجزء من الدين؛

. قدرة البلد المدين على تعبئة الموارد المحلية.

٢٢- وضمن هذا السياق، بدأت المفاوضات بالفعل مع بلدين من البلدان الأربعة، كما أبرم اتفاق من حيث المبدأ على المشاريع المؤهلة للحصول على تمويل. وتشترك الآلية العالمية في هذه العملية بنشاط. وفضلا عن ذلك، فإن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على استعداد للقيام، عند الضرورة، بتوفير موارد إضافية من حيث التمويل والمساعدة التقنية والمعونة الغذائية، بينما ستسهل الآلية العالمية الحصول على مزيد من الموارد المالية من خلال مانحين آخرين. ولتوسيع نطاق المبادرة، أجريت أيضا اتصالات أولية مع اثنين من الدائنين الآخرين. وهذا النهج الذي سيجمع بين المزايا النسبية والقدرات المؤسسية للآلية العالمية، والمؤسسة المضيفة لها ووكالتين أخريين مقرهما في روما، يمثل شراكة فريدة لتحقيق أثر معزز من خلال عمليات مقايضة الديون.

تنحية الكربون

٢٣- إن مشاركة الآلية العالمية في معالجة مسألة تنحية الكربون تتصل بالمقرر ٩/م ٣-أ الذي يوصي الآلية العالمية بأن تضع في الحسبان "المفاوضات الحكومية الدولية الجارية ذات الصلة، بغية القيام، في مرحلة مبكرة، بتعيين الفرص المحتملة والمصادر الابتكارية لتقديم المساعدة المالية لتنفيذ الاتفاقية". وتناقش مسألة تنحية الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كوسيلة لتخفيف تركيز ثاني

أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. إلا أنه من المعترف به أيضا أن ارتفاع نسبة الكربون في التربة والنباتات ينطوي على آثار إيجابية فيما يتصل بتحقيق أهداف اتفاقيتي التصحر وتغير المناخ. ونظرا إلى أن الكلفة التي يتحملها البلد الصناعي مقابل تنحية الكربون في التربة والغطاء النباتي لبلد نام تقل عدة مرات عن كلفة خفض مستوى الانبعاثات من صناعته، فقد أصبحت تجارة الكربون تشكل بديلا جديرا بالاهتمام. وتجري حاليا مناقشة هذا البديل في إطار آلية التنمية النظيفة.

٢٤- واستبقا للمقررات التي ستتخذ في إطار آلية التنمية النظيفة، فإن التجارة في الكربون جارية فعلا، وإن يكن على نطاق محدود حتى الآن وفي مناطق وثيقة الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومع ذلك، يجري اكتساب الخبرة من خلال هذه الممارسة العملية، والآلية العالمية تتابع التطورات للاستفادة منها لأغراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ولهذا الغاية، تتعاون الآلية العالمية تعاوننا وثيقا مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وفي أعقاب حلقة دراسية نظمتها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفاو في عام ١٩٩٩، تعمل الفاو على دراسة الأنظمة الزراعية وإمكاناتها فيما يتعلق بتنحية الكربون. ويقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بدمج بعد تنحية الكربون في بعض برامج المصممة حديثا ومن ثم فهو يكتسب خبرة في هذا المجال.

٢٥- وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، حضرت الآلية العالمية حلقة دراسية نظمتها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والفاو والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبحثت بصفة خاصة الجانب المتصل بقياس الكربون في التربة. وتستند هذه المبادرة إلى الاعتراف بأنه لكي تصبح تجارة الكربون واقعا قائما على نطاق واسع وتحت إشراف آلية التنمية النظيفة، من الضروري الأخذ بنظام وأسلوب يعترف بهما دوليا لقياس مستوى الكربون في التربة قبل التدخل وبعده. وقد كان الحاضرون لهذه الحلقة الدراسية من العلماء أساسا. إلا أن عددا من الأشخاص الذين لديهم خبرة عملية في مجال تجارة الكربون قد شاركوا أيضا. وتعتزم الآلية العالمية تنمية التعاون مع هذه المنظمات، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفاو، كيما تكتسب خبرة عملية في مجال تجارة الكربون وتستخدم هذه الخبرة لفائدة الاتفاقية. وقد خصص مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من حساب الموارد الخاصة لتمويل اتفاقية التصحر، وذلك لتمكين الاستمرار في تنفيذ هذه المبادرة.
